

الفصل الثاني

الإطار العام للحوافز الضريبية والشركات الأجنبية في القانون الليبي والشرعية الإسلامية

تمهيد :

تعتمد دول العالم سواءً المتقدمة أو النامية على الحوافز الضريبية كأسلوب لجذب الاستثمارات، لما لها من تأثير هام على زيادة الإيرادات الضريبية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة للاستثمارات،¹⁹ وتختلف الحوافز الضريبية في تأثيرها من نشاط لآخر، ومن دولة لأخرى، وداخل الدولة الواحدة من إقليم ضريبي لآخر، وذلك للاختلاف في الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من وراء استخدام سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية، كل ذلك وضع تحدياً أمام السياسة المالية والضريبية لتحديد الشكل المناسب للإعفاءات والحوافز التي تناسب المشروعات المختلفة.²⁰

يتكون هذا الفصل من مبحثين؛ وسوف تقوم الدراسة في المبحث الأول بتناول الإطار العام للحوافز الضريبية في الشريعة الإسلامية، وفي المبحث الثاني سوف تتناول الإطار العام للحوافز الضريبية في القانون الليبي.

¹⁹ عوض الله .صفوت عبد السلام. 2002م. الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمارات والتنمية في مصر. القاهرة، :دار النهضة العربية. ص7.

²⁰ مهاني .محمود غر توفيق. 1431هـ-2010م .أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة. رسالة ماجستير. غزة : الجامعة الإسلامية. ص3.

المبحث الأول: الإطار العام للحوافز الضريبية في القانون الليبي والشرعية الإسلامية.

سُيُقسم هذا المبحث إلى مطلبين بإذن الله تعالى، وسيكون المطلب الأول حول الإطار العام للحوافز

الضريبية في الشرعية الإسلامية، والمطلب الثاني حول الإطار العام للحوافز الضريبية في القانون الليبي.

المطلب الأول: الإطار العام للحوافز الضريبية في الشرعية الإسلامية.

لئن كانت الدراسات المتعلقة بمواضيع الضريبة تتطلب، التعرض للمفاهيم و القواعد الضريبية، فإن هذا

المطلب سيبحث ذلك بشئ من الإيجاز، وبما يخدم أهداف الدراسة، تبعاً لما يلي :

الفرع الأول: التعريف بالحوافز الضريبية في الشرعية الإسلامية:

أ- الحوافز الضريبية في اللغة:

الضريبة في اللغة: الضريبة مشتقة من الفعل ضرب، وهي ما يفرض على الملك والعَمَل والدخل

للدولة، وتختلف باختلاف القوانين والأحوال،²¹ وجاء في لسان العرب: الضريبة واحدة من الضرائب

التي تؤخذ في الجزية ونحوها ومنه ضريبة العبد أي غلته،²² وهي ما يؤديه العبد إلى سيده من الخراج

المقرر عليه، وجمعها ضرائب.

الحوافز في اللغة: إن كلمة حوافز في اللغة العربية مفردتها حافز، وهي مشتقة من الجذر حَفَزَ، وتفيد

معاجم وقواميس اللغة العربية أن كلمة حفز تطلق على معان عدة أهمها:

1- الدافع والاندفاع :

²¹ مصطفى إبراهيم وآخرون. 1989م. المعجم الوجيز. القاهرة: مجمع اللغة العربية. ص 379.

²² ابن منظور. جمال الدين. 1414 هـ. لسان العرب. بيروت : دار صادر. باب الباء. ج 1. ص 550.

يقال: حفزه يُحْفِزُ حفزاً: دفعه من خلفه بالسوق أو غيره، والليل يحفز النهار يسوقه،²³ وقد جاء في "لسان العرب" "لابن منظور" بأن كل دفع حفز.²⁴

2- الحث والحض:

يقال: حفزه إلى الأمر: حثه عليه، وحثه حثاً: أعجله إعجالاً متصلاً، وحثه على الشيء حظه.²⁵

والحث: الاستعجال والسرعة، ومنها الحثيث: ومعناها: السريع الجاد في أمره، وحضه على الأمر حضاً: حثه عليه بقوة.²⁶

3- التهيؤ للوثوب:

يقال تحفز في جلسته: انتصب فيها غير مطمئن، والرجل يحتفز في جلوسه يريد القيام والبطش بشيء.²⁷

والاحتفز: الذي يريد القيام غير متمكن من الأرض، أل الاحتفاز والاستيفاز والإقعاء واحد.²⁸

ب — الحوافز الضريبية في الشريعة الإسلامية:

تناول الباحثة هذا المطلب في فرعين، يتطرق الأول للضريبة في المفهوم الإسلامي، والمطلب الثاني الحوافز الضريبية في المفهوم الإسلامي.

²³ . ابن منظور. جمال الدين. 1414 هـ. لسان العرب. بيروت: دار صادر. الطبعة 3. ج 5. ص 337.

²⁴ . ابن منظور. جمال الدين. 1414 هـ. لسان العرب. بيروت: دار صادر. ج 5. ص 337.

²⁵ . المرجع نفسه. ص 337.

²⁶ . الأصفهاني. الراغب. 1992م. مفردات ألفاظ القرآن. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. بيروت: الدار الشامية. ص 241.

²⁷ . ابن منظور. جمال الدين. 1414 هـ. لسان العرب. بيروت: دار صادر. ط 3. ج 5. ص 337.

²⁸ . ابن منظور، 1414 هـ. لسان العرب. ج 5. ص 337.

1. الضريبة في الشريعة الإسلامية:

تعريف الضريبة في الشريعة الإسلامية : فقد عرفها الغزالي بأنها " ما يوظفه الإمام على الأغنياء بما يراه كافياً عند خلوص بيت المال من المال ²⁹ " .

وعرفها الجويني بأنها " ما يأخذه الإمام من مياسير البلاد والمثربين الأغنياء — من طبقات العباد بما يراه ساداً للحاجة ³⁰ " .

وعرفها من المحدثين د. يوسف إبراهيم فقال "هي ما تفرضه الدولة فوق الزكاة وسائر التكاليف المحددة بالكتاب والسنة، وذلك وفقاً لظروف المجتمع الإسلامي، وتتميز هذه الضرائب بأنها مؤقتة بالظروف التي فرضت من أجلها، ويمكن أن يطلق عليها الضرائب الاستثنائية ³¹ " .

وجاء في تعريفها كذلك " بأنها الأقطاعات المالية، العينة منها والنقدية التي تقتطعها الدولة الإسلامية من أموال الأفراد قسراً، وبصفة نهائية دون أن يكون مقابلها نفع معين مشروط، وتخصص لتغطية النفقات العامة، وفي نفس الوقت تستند فرضيتها إلى الأحكام والقواعد الكلية للشريعة الإسلامية ³² " .

وبذلك نظرت الشريعة الإسلامية للضريبة من منظور سد الحاجات الضرورية للمجتمع، و يقع على ولي الأمر تحديد القيمة الواجب تحصيلها من أفراد المجتمع.

سلطة الدولة مقيدة في فرض الضريبة بالظروف التي فرضت من أجلها، فالضريبة في الإسلام هي مبلغ مالي يفرض عند عدم تغطية الموارد المالية الأخرى من زكاة وخراج و جزية و عشور وغيرها من

²⁹ الغزالي . أبو حامد محمد . 1931م . شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل . تحقيق حمد الكبيسي . بغداد: مطبعة الإرشاد. ص 236.

³⁰ الجويني . عبد الله بن عبد الله . 1401هـ. غياث الأمم في التياث الظلم . تحقيق عبد المنعم الديب . السعودية: مكتبة إمام الحرمين. ط 2. ص 275.

³¹ النفقات العامة في الإسلام (دراسة مقارنة)، دار الكتاب الجامعي، 1980م، القاهرة.

³² . عناية . غازي. 2003م . النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة. ص 307.

الموارد لحاجات الدولة، مما يعطي للدولة الحق بفرض ضرائب مالية أخرى لتجاوز محنة معينة تمر بها، ويتم فرضها من السلطة التشريعية وتنتهي بانتهاء الأمر الذي فرضت من أجله.

السند الشرعي لفرض الضرائب في الشريعة الإسلامية:

قد أعطت الشريعة الإسلامية حق فرض الضريبة ولكن وفق الحاجة الضرورية لها ودون التوسع في فرضها، وتنتهي بانتهاء الطرف الذي وضعت من أجله، وسنري الأدلة الشرعية لفرضها وفقاً للآتي :

1. رفع الضرر بالإنفاق في سبيل الله، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى

الْبَلَاةِ وَأَخْسِبُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾³³.

فقد أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين أن ينفقوا في سبيل الله، وأن لا يكفوا أيديهم عن الصدقة ولو بشق ثمرة تُحمل في سبيل الله، فزلت هذه الآية على وفق الرسول عليه الصلاة والسلام.³⁴

وهذا ما دلت عليه الآية الكريمة بأن الإنفاق في سبيل الله أي في الجهاد أمر واجب لرفع الضرر وإبعاد الخطر، وهذا الأمر يحتاج إلى أموال إضافية قد لا تستطيع أن تغطيها الموارد المالية الأخرى في الشريعة الإسلامية، مما يعطى لولي الأمر فرض ضرائب لسد المصروفات المتعلقة برفع هذا الضرر وإنهائه.

قدفسر بعض المفسرين على أن معنى كلمة في سبيل الله ينصرف إلى تحقيق كل ما تتطلبه مصلحة المجتمع كحفظ الأمن وإقامة المشروعات الاقتصادية ورعاية شؤون الأفراد.³⁵

وقد أجمع العلماء على وجوب إمداد بيت المال ما يلزمه من ضرائب مفروضة من ولي الأمر لسد حاجات ضرورية للدولة، فقال الشاطبي المالكي: إنا إذا قدرنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود

³³ . القرآن الكريم. سورة البقرة 2 : 195 .

³⁴ . الرازي، فخر الدين. 2004 . التفسير الكبير. ج5 . بيروت : دار الكتب العلمية. ص103.

³⁵ . نوفل . عبدالرزق . د.ت. فريضة الزكاة. د.م : ب.ن. ص37 وما بعدها.

لسد حاجة الثغور، وحماية الملك متسع الأقطار، وخلا بيت المال وارتفعت حاجة الجند إلى مال يكفيهم، فالإمام إذا كان عادلاً عليه أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في هذا الحال إلى

أن يظهر مال في بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك.³⁶

أما الشافعية فيقول الإمام الغزالي: "وإذا خلعت الأيدي من الأموال، ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر، ونخيف من ذلك دخول العدو إلى بلاد الإسلام، أو ثوران الفتنة من قبل أهل الشر، جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند، لأننا نعلم أنه إذا تعارض شران أو ضرران، قصد الشارح دفع أشد الضررين، وأعظم الشرين".³⁷

أما فقهاء الحنابلة فقد أجازوا فرضيتها وسموها الكلف السلطانية واعتبروها من الجهاد بالمال، وفي ذلك يقول ابن تيمية في الفتاوى إذ يعتبر أن الكلف السلطانية أو ما يأخذه السلطان من أموال الأغنياء يعد من قبيل الجهاد بالمال فيقول: "وإذا طلب منهم شيء يؤخذ على أموالهم ورؤوسهم، مثل الكلف السلطانية التي توضع عليهم كلهم، إما على عدد رؤوسهم، أو على عدد دوابهم، أو على أكثر من الخراج الواجب بالشرع، أو تؤخذ منهم الكلف التي أحدثت في غير الأجناس الشرعية، كما يوضع على البائعين للطعام والثياب والدواب والفاكهة، وغير ذلك، يؤخذ منهم إذا باعوا، ويؤخذ تارة من البائعين، وتارة من المشترين".³⁸

وأستندوا في تحليلهم على القاعدة الفقهية ((وجوب تحمل الضرر الأدنى لدفع ضرر أعلى وأشد)).³⁹

³⁶ الشاطبي. إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي أبو إسحاق. د.ت. الاعتصام. مشهور بن حسن آل سلمان. د.م: مكتبة

التوحيد. ج.2. ص 295-296.

³⁷ الغزالي. أبو حامد محمد بن محمد. د.ت. المستصفى من علم الأصول. حمزة بن زهير حافظ. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية. ج.1.

ص 303 - 304.

³⁸ الماوردي، الأحكام السلطانية، 158. ابن عابدين، رد المحتار 93/2، 94.

³⁹ القرضاوي. يوسف. 1973م. فقه الزكاة. د.م: مؤسسة الرسالة. ج.2. ص 1077.

2. تفرض الضرائب لسد حاجات العباد عند خلو بيت المال من الأموال التي تفي بذلك، لقوله

تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ
السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا
وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾⁴⁰.

يتضح من الآية السابقة أن الخالق سبحانه وتعالى قد أشار إلى نوعين من الإنفاق هما: الصدقة كنوع من الضرائب بإنفاق المال على من يحتاجه حاجة شديدة، و الزكاة المفروضة وجوباً وشرعاً وفقاً لنصاب معين، وهذا ما ذكره الطبري في أسباب نزول هذه الآية، حيث ذكر بأنه " لو كان مالا واحداً لم يكن لتكريره معنى مفهوم، فلما كان غير جائز أن يقول الله تعالى ذكره قولاً لا معنى له علمنا أن حكم الأول غير الزكاة"⁴¹.

وبذلك من واجب الغني أن يقدم للفقير المال كضرورة يفرضها الوالي في حال عدم كفاية الزكاة وعدم كفاية المال في بيت المال، وأستدلوا بذلك في قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا يرحم الله من لا يرحم الناس)⁴²، وورد عن عمر رضي الله عنه أنه قال: " لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت

⁴⁰ القرآن الكريم. سورة البقرة 2 : 177 .

⁴¹ الطبري . أبي جعفر بن جرير . د.ت. جامع البيان في تفسير القرآن . ج2 . بيروت : دار احياء التراث العربي. ص94.

⁴² البخاري. أبي عبدالله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. بيروت: دار ابن كثير. كتاب التوحيد. باب قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن. متفق عليه. ص371. رقم الحديث 6941.

فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقرائهم " ⁴³ . وبهذا يرى عمر أنه يجوز لولي الأمر أن يفرض على الأغنياء من الصدقات غير الزكاة قدرًا تسد به حاجات الفقراء.

وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية) ⁴⁴ .

و الفقه المالكي يقول: يقول الإمام القرطبي " واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة، فإنه يجب صرف المال إليها " ⁴⁵ .

أما فقهاء الشافعية فيقولون للملي: "من فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين، ككسوة عارٍ، وإطعام جائع، إذا لم يندفع بزكاة أو بيت مال. على القادرين وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمولاهم " ⁴⁶ .

أما فقهاء الحنابلة قد أجازوا ذلك، فيقول ابن حزم الظاهري كذلك جواز فرض الضرائب العامة إن كان هناك مصلحة وضرورة فيقول: "فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات، ولا شيء سائر المسلمين بهم. فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللبس للشتاء والصيف مثل ذلك، ويمسكن يكتنهم من المطر، والصيف، والشتاء، وعيون المارة " ⁴⁷ .

⁴³ . جي . محمد رواس قلعة . موسوعة فقه عمر بن الخطاب . د.م : د.ن . ص 413 و 474.

⁴⁴ . الترمذي . محمد بن عيسى . 1998م . سنن الترمذي . المحقق بشار عواد معروف . بيروت : دار الغرب الإسلامي . كتاب الأطعمة . باب مجاء في طعام الواحد يكفي الاثنين . صحيح . ص 236 . رقم الحديث 1820.

⁴⁵ . د. ت. نهائية المحتاج شرح المنهاج . د.م : د.ن . 194/7.

⁴⁶ . د. ت. المحلى . د. م : دار الكتب العلمية . 218/4.

⁴⁷ . بردة . أبو الحسنين يوسف بن تغري . د. ت. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . مصر : المؤسسة المصرية العامة للنشر . 72/7 و

ولهذا قد فرض على أغنياء البلد أن يقوموا على فقرائهم ويعينوهم في محتتهم وحاجتهم في حال عدم كفاية أموال الزكاة ويخلو المال من بيت المال وأن تكون هناك حاجة حقيقية لفرضها، وبهذا يخرج الأمر من الإحسان للفقراء إلى وجوب معونتهم وفقاً للأدلة الشرعية سالفه الذكر، وكل تلك الأدلة تدل على وجود سند شرعي لفرض الضرائب من غير الموارد المالية المنصوص عليها شرعاً في الشريعة الإسلامية .

وبناءً على ماتقدم نصل إلى أن سلطة الدولة وسلطة ولي الأمر مقيدة من حيث فرض الضرائب في الشريعة الإسلامية الذي وقوع أحداث معينة هي :

- وجود خطر حقيقي، وقوة القاهرة تهدد أمن الدولة الإسلامية وشعبها .
 - سد حاجات الفقراء في حال ما كانت قيمة الزكاة، وقيمة المال الموجود في بيت مال المسلمين غير كافية لسد حاجاتهم. وذلك بشروط منها:
 - أن ينتهي فرض الضريبة بانتهاء الحاجة لها أي بزوال الحالة الطارئة التي فرضت من أجلها.
 - أن تقتصر تحصيل الضريبة على الأغنياء فقط .
 - أن تفرض بشكل استثنائي وفقاً للضرورة .
- وبتحليل مكونات الضريبة وأركانها يمكننا تبيان موقع الضريبة في الشريعة الإسلامية بالنسبة للقانون الوضعي الليبي، وفي ضوء التعريف السابق يمكننا حصر هذه الأركان والعناصر في:
- أولاً: إن الضريبة فريضة مالية يدفعها المكلف على سبيل الوجوب، وبصورة اقتطاع مالي، أو مبلغ من المال تقتطعه من ماله الخاص إما بصورة نقدية أو بصورة عينية.

وإذا كانت الضريبة في العصور القديمة غالباً ما تجبى بصورة عينية، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للعصور الحديثة، حيث إن تطور الأنظمة والمفاهيم الاقتصادية كشف الكثير من عيوب السداد العيني للضريبة، كارتفاع تكلفة التحصيل والنقل، والتخزين، والصيانة، وكعدم قدرة هذا السداد على الإحاطة بجميع أنواع الضرائب لاستحالة التوصل العيني للكثير من الدخول، وتنافيه لمبدأ العدالة الضريبية، وعجزه عن تغطية متطلبات الإنفاق النقدي السائد حالياً، وتعارضه مع جدية الدولة عند التدخل⁴⁸.

ويأخذ القانون الضريبي الليبي بنقدية الضريبة وأن يكون تحصيلها بالدينار الليبي، وأخذ المشرع الليبي بنقدية الضريبة لسهولة تداولها وتخزينها دون تكبد نفقات إضافية.

أما الشريعة الإسلامية: فأخذ بمفهوم الفرضية المالية للضريبة، وبشكلها النقدي والعيني استناداً إلى النص الشرعي الذي يجز الجمع بينهما بالنسبة للزكاة، فالفقهاء يقررون مثلاً أن قوله تعالى ﴿لَا خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾⁴⁹، يعني مالا دون تخصيص بالعين أو القيمة، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم (في كل أربعين شاة شاة)⁵⁰.

وقد روى سعيد بن منصور في سننه عن عطاء قال: "كان عمر بن الخطاب يأخذ العروض في الصدقة من الدراهم، وقد روى كذلك عن البيهقي والبخاري عن طاووس: أن معاذ بن جبل قال لأهل اليمن: اتوني بعرض ثياب آخذه منكم مكان الذرة، والشعير"⁵¹.

⁴⁸ . عناية . غازي . 2003م . النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي . مصر : مؤسسة شباب الجامعة . ص 17 .

⁴⁹ . القرآن الكريم . التوبة 9 : 103 .

⁵⁰ . الترمذي . محمد بن عيسى . 1998م . سنن الترمذي . المحقق بشار عواد معروف . بيروت : دار الغرب الإسلامي . كتاب الزكاة . باب

مآجاء في زكاة الابل والغنم . صحيح . ص 17 . رقم الحديث 621 .

⁵¹ . القرضاوي . يوسف . 1973م . فقه الزكاة . د . م : مؤسسة الرسالة . ج 2 . ص 799 - 808 .

ويمكن القول: بأن الزكاة في الشريعة الإسلامية كانت ولا تزال تؤخذ عيناً، باعتبارها فريضة ماليةً واستناداً على عمومية النصوص بعدم التخصيص، إلا أنهلنا القول أيضاً: أن الضريبة النقدية هي الأنسب والأكثر تلاؤماً مع طبيعة النظم والحياة الاقتصادية الحديثة.

ثانياً: إن الضريبة فريضة قسرية - أي إلزامية تقتضي من الأفراد على سبيل الجبر، انطلاقاً من فكرة السيادة التي تمارسها الدولة على الأفراد.

وقسرية الضريبة في التشريع الليبي تبدو واضحةً في قدرة الدولة على تحصيلها، كدين لها في ذمة المدين، وبما لديها من وسائل جبرية، ونصت المادة 1143 من القانون المدني الليبي " على أن دين الضريبة هو من ديون الامتياز أي من المبالغ المستحقة للخزانة العامة قبل أي دين آخر ماعدا المصروفات القضائية " ، وبذلك فالمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أي نوع كانت، يكون لها امتياز بالشروط المقررة بالقوانين والأوامر الصادرة في هذا الشأن .

أما الشريعة الإسلامية: يتحصل أيضاً مفهوم القسرية للضريبة، فقد فرضت الزكاة على المسلمين، والجزية على الذميين، والخراج على الأراضي المفتوحة، والعشور على الحربيين بصورة إجبارية ودون التوقف على موافقة هؤلاء الممولين، ودون التهاون في تحصيلها منهم.

وقد حددت النصوص والتصرفات الشرعية النظام القانوني لمثل هذه الضرائب: كتيان مقدارها ووعائها، وسعرها، ونصائها، ومصارفها، وجبايتها.

فتحديد الشريعة الإسلامية للنظام القانوني لهذه الضرائب تم بصورة الواجب، ودون الحصول على إذن أو موافقة الممولين الخاضعين لها وجبايتها أيضاً من الواجبات التي لا يجوز التهرب منها، بل ترتب

العقوبات على كل ممتنع عن أدائها.

ثالثاً: إن الضريبة فريضة تفرضها الدولة أو من ينوب عنها، أما الشريعة الإسلامية ففرضية الضريبة حكومية أيضاً تفرضها الدولة أو من ينوب عنها من الولاة والأئمة، والأجهزة الأخرى، وتعود حصيلتها إلى خزانة الدولة، وهو بيت المال.

ففرضية الضريبة كان يعلق نفاذها على موافقة أهل الشورى، إستناداً إلى حرمة المال، وبراءة الذمة في الأصل، والخروج عن الأصل يتطلب موافقة أهل الرأي - وهذا يوافق مبدأ الشورى في الأمة قَالَ تَعَالَى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾⁵²، والذي يتناول الأمور الهامة ومقتضيات المصلحة العامة، والتي تُملي على الحاكم الإسلامي مشاورة أهل الرأي، وفرضية الخراج بناء على أساس مبدأ الشورى.

وعند النظر للحزبة والخراج والعشور وفرضيتها وجبايتها بل ومصارفها تحددها الدولة عن طريق من يمثلها، أو ينوب عنها من الولاة والعاملين وغيرهم⁵³. أما النظام الضريبي الليبي فالضريبة تفرض بقانون صادر من السلطة التشريعية في التشريع الليبي، وهذا ما نص عليه الإعلان الدستوري الصادر في سنة 1969م في مادته 17 "لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون، ولا يجوز إعفاء أحد من أداء الضريبة في غير الأحوال المبينة في القانون".

أما الإعلان الدستوري الليبي المؤقت الصادر في 2011م فقد جاءت مواده خالية من أي إشارة للنظام الضريبي".

⁵² القرآن الكريم. آل عمران 3 : 159.

⁵³ عناية. غازي. 2003م. النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة ص 21.

وقد جاء القضاء الليبي ونظم ذلك، حيث قضت المحكمة العليا الليبية بأن "الدولة أن تفرض الضرائب، وأن تعدلها بالزيادة والنقص والإعفاء، بما لها من حق السيادة على رعاياها والقاطنين بها، دون أن يحتج في مواجهتها بحق مكتسب في الإعفاء أو استمرار التقدير السابق، مادام التشريع قد صدر بأداة صحيحة ذات أثر فوري".⁵⁴

وقضت محكمة استئناف بنغازي بأنه "لا يجوز أن تفرض الضرائب و الرسوم إلا بقانون، فإذا تقرر فرض ضريبة أو رسم بغير قانون، فهو باطل منعدم الوجود قانوناً لا يعتد به، ولا يبدأ به ميعاد"⁵⁵ إذاً لا يجوز فرض الضريبة إلا بقانون، أي عدم الاستناد لأي مصدر آخر مثل العرف أو أحكام الفقه والقضاء، ولا يتم تفسير القوانين الضريبية إلا بشكل ضيق، وعندما تكون غامضة ومبهمة.

والجهة المخولة لإصدار القانون، هي السلطة التشريعية، وعليه فإن أية جهة تقوم بفرض ضرائب غير السلطة التشريعية، وبأية صورة من الصور، فإن نظامها يعتبر غير مشروع، فإذا فرضت السلطة التنفيذية ضريبة على سبيل المثال، وسواء كان ذلك بموجب قرار إداري أو لائحة تنظيمية أو تعليمات إدارية أو وزارية، فإنه لا يعتد بها لأنها ليست الجهة المختصة بذلك، لأن فرض الضريبة مرتبط بسيادة الدولة وممارستها لهذه السيادة، لذا لا يمكن ترك إصدارها لجهات أخرى.

رابعاً: الضريبة نهائية: لا يستطيع الممول في التشريع الليبي أن يطالب بإعادتها له، بحجة عدم تحقيق الغرض من وراء فرضها، حتى ولو لم تحقق المصلحة المرادة منها، وهذا ما يفرق الضريبة عن القروض إذ للمقترض الحق في استرداد قرضه عند انتهاء أجله.

⁵⁴ المحكمة العليا الليبية. طعن 16/7 - جلسة 70/3/22. السنة السادسة . العدد الرابع. ص 9.

⁵⁵ محكمة استئناف بنغازي. الطعن رقم 1ق. 1981/5/9م. ص 179.

بالنسبة للفكر المالي الإسلامي فالضريبة نهائية، ولا يجوز استردادها حتى ولو صاحب فرضيتها جور وظلم، ولكن يجوز رفعها عند سقوط التكليف، والصرف على دوافعها سابقاً إذا أصبح فقيراً أو محتاجاً أو من أهلها - كالتصرف في أموال الزكاة ودفعها إلى من كان مكلفاً بها إذا أصبح من أهلها، وكذلك الجزية وهذا ما فعله الخليفة عمر بن الخطاب بالنسبة للإتفاق على اليهودي المسن الأعمى - إذ رآه يتكفف الناس، فسأله: مالك، قال: ليس لي مال، و إن الجزية تؤخذ مني - و في رواية قال: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي، قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن، فأخذ عمر بيده، و ذهب به إلى منزله فأعطاه مما وجدته، ثم أرسل به إلى خازن بيت المال، وقال له، أنظر هذا و ضرباه، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم، أو نأخذ منه الجزية عند كبره⁵⁶ - ولا يعتبر هذا الإتفاق استرداداً للمبالغ المدفوعة سابقاً.

خامساً: إنها ضريبة بلا مقابل الممول في النظام الضريبي الليبي عند دفعه للضريبة لا ينتظر مقابلاً من دفعها، ولا يستطيع استرجاعها بحجة عدم تحقيق الأهداف التي وضعت الضريبة من أجلها، فالضريبة ليست مقابل خدمات كرسوم مثلاً، ولا مقابل تحسين لبعض العقارات كالأتاوة.

فالرسوم في التشريع الليبي تكون مقابل خدمات يتحصل عليها الشخص، أما الإتاوة فهي مقابل التحسين لبعض العقارات، فعند قيام السلطة العامة بشق طرق أو مد كهرباء مثلاً، فتلتزم أصحاب العقارات بدفع قيمة نقدية معينة مقابل زيادة قيمة العقارات من هذه التحسينات.

ولا يتم رد الضريبة إلى الممول، إلا إذا تم دفعها بصورة غير قانونية، أو نتيجة خطأ مادي، أو تنفيذاً لحكم قضائي لأنه لم يكن ملزماً بها أساساً.⁵⁷

56. بن القيم. محمد بن أبي بكر. 1418هـ. أحكام أهل الذمة. تحقيق البكري وشاكر العاروي. الدمام: الرمادي للنشر. ص123.

57. الشاوي. خالد. 1975م. نظرية الضريبة والتشريع الضريبي الليبي. بنغازي. منشورات جامعة بنغازي. ص367.

والضرائب التي يدفعها في المقدار، بل إن فرضية الضريبة غالباً ما تتوقف على طاقة المكلّف والمقدرة التكاليفية له والتي تحددها الدولة.

أما الشريعة الإسلامية فليس هناك نفع مقابل ومحدد يحصل عليه الممول مقابل ما يدفعه من ضريبة، وتتفني العلاقة بين فرضيتها والنفع منها ولا يفرق التشريع الإسلامي بين رعاياه فالجميع من مسلمين وذميين ومستأمنين بل ومحاربين تتناولهم الضريبة، بل وقد تفوق معدلها بالنسبة للمسلم عن الذمي أو المستأمن، فالجميع يكلفون بدفع الضريبة كأعضاء في مجتمع واحد، تربطهم روابط اقتصادية، واجتماعية، وسياسية واحدة فالمسلم يدفع الزكاة، والذمي يدفع الجزية طبقاً لمقدرتهم التكاليفية، وبوصفهم أعضاء مجتمع واحد، ينعمون بحمايته، وكفالاته، وخدماته وكل يدفع بحسب طاقته، والتي تتحدد بالنصاب.

وبالنسبة للجزية تؤخذ من فائض مال الذمي، يقول الإمام أبو يوسف: "ليس في أموال أهل الذمة إلا العفو"⁵⁸.

ويقول أبو عبيد أن فريضة الجزية والخراج إنما توضع على قدر الطاقة على أهل الذمة بلا حمل عليهم ولا إضرار بفئ المسلمين⁵⁹.

سادساً: إن الضريبة فريضة مقتضيات السياسة العامة للدولة: لقد حصر الفكر المالي الوضعي هدف الضريبة في تغطية النفقات العامة، ويقول الاقتصادي جيلز "إن العلاقة بين الضريبة والنفقات العامة من القوة حيث يمكن القول إن الإنفاق من أجل الصالح العام هو أساس الضريبة والمحدد لها"⁶⁰.

⁵⁸ . أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم . الخراج . 1979م . بيروت : دار المعرفة . ص 147 .

⁵⁹ . بن سلام . أبي عبيد القاسم . 1988م . الأموال . بيروت : دار الفكر . بند 106 . ص 57 .

⁶⁰ . عناية . غازي . 2003م . النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي . مصر : مؤسسة شباب الجامعة . ص 23 .

ناهيك عن الاعتبارات الاقتصادية في حفز الهمم على التشغيل، والاستثمار والإثراء، تعويضاً للإستقطاع بالزكاة من الدخل، أو رأس المال.

واستناداً إلى ما سبق، يمكن القول بأن من المعلوم أن كل ما لم يرد به نص يحدد معناه فإن للعلماء فيه أقوالاً، ولذا فقد اختلفوا في تعريفاتهم للضريبة، وإن كانت تبدو جميعها بمعنى واحد إلى حد ما .

ومما سبق يمكن وضع مفهوم للضريبة في الفقه الإسلامي بأنها: مقدار محدد من المال تفرضه الدولة في أموال الممولين لضرورة طارئة مستندة في ذلك إلى قواعد الشريعة العامة، دون أن يقابل ذلك نفع معين للممول، تستخدمه الدولة في تغطية النفقات العامة للمواطنين، وتمتاز هذه الضرائب بأنها مؤقتة بالظروف التي فرضت من أجلها، وليست تشريعاً دائماً أصيلاً بل هي استثنائية تنتهي بانتهاء الظروف التي استوجبتها⁶¹.

-أوجه الاتفاق والاختلاف بين معنى الضريبة في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي:

1-الضريبة في المفهوم الإسلامي تستند في فرضيتها إلى أصل شرعي من الكتاب أو السنة أو الآثار الوارد عن الصحابة. في حين أن الضريبة في القانون الليبي تفرض بقانون صادر من السلطة التشريعية والأفراد ملزمون بتطبيقها بحكم كونهم أعضاء في المجتمع بالمشاركة في النفقات العامة التي تقوم بها الدولة.

⁶¹ الدحلة. سمر عبد الرحمن محمد. 2004م. النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي. (رسالة ماجستير). نابلس : جامعة النجاح الوطنية . ص 105.

2-الضريبة في النظام الضريبي الليبي تتصف بالديمومة ومورداً ثابتاً للدولة، بينما في التشريع الإسلامي مرتبطة بالظروف الطارئة التي من أجلها فرضت وليست تشريعاً دائماً.⁶²

ب — الموارد المالية الموازية للضرائب التي لها علاقة بالمستثمر الأجنبي في الشريعة الإسلامية: عند الاطلاع على الموارد الدورية المالية لبيت مال المسلمين، نجد أن هناك أربعة موارد مالية تشابه مع مصطلح الضريبة في بعض الجوانب، ولمعرفة أوجه التشابه علينا تبيان هذه الموارد:

أولاً : الزكاة :

الزكاة لغة: هي النماء والطهارة، يقال زكى المال إذا نما وازداد.⁶³

الزكاة شرعاً: قد عرفها فقهاء الشريعة بعدة تعريفات، هي فريضة ثابتة بالكتاب والسنة و فريضة مالية تفرض على الأغنياء أو أصحاب المال لمساعدة الفقراء، وهي فريضة واجبة على كل مسلم تطهره من البخل والشح، وتكون إعانة للضعيف، قال تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾⁶⁴ ، وقال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا

الزَّكَاةَ وَآزَكُوا مَعَ الزَّكَاةِ ﴾⁶⁵.

⁶² . الدحلة . سمر عبد الرحمن محمد . 2004م. النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي. (رسالة ماجستير).

نابلس : جامعة النجاح الوطنية . ص 107.

⁶³ . ابن منظور. جمال الدين. 1414 هـ. لسان العرب. بيروت : دار صادر. ج 13. ص 358.

⁶⁴ . القرآن الكريم. التوبة 9: 103.

⁶⁵ . القرآن الكريم: البقرة 2 : 43.

وفي السنة قول الرسول صلى الله عليه وسلم " بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً

» 66 .

ولم تُفرض الزكاة إلا على المال الذي يبلغ نصاباً كاملاً، وذلك ليكون أخذ الزكاة من العفو الذي

يسهل على النفوس، ولا يشق على طبيعة البشر، كما قال تعالى: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ

عَنِ الْجَاهِلِينَ ۖ ﴾ 67 .

وجاء عن ابن عباس في تفسير "العفو" أنه: الفضل عن الغنى . وهو يعني أيضاً رعاية جانب الممولين والرفق بهم، حتى يؤدوا الضريبة طيبة لها أنفسهم، غير شاكين ولا مترمين من تعسف أو إرهاب.

وقد أوجب الشارع فرضيتها، وجبايتها عن طريق الدولة، أو من يمثلها من الإمام أو الوالي حتى ولو

كان جائراً⁶⁸، ولقد ذهب الشارع الإسلامي إلى أبعد من هذا، بأن خصص بعض مصارفها للأجهزة

التي تقوم بإدارتها وتحصيلها، وهي جهاز العاملين عليها. وجمهور الفقهاء يقررون التحصيل الجبري

للزكاة من الممتنع، ويقدر الإمام "إسحاق بن راهويه - زيادة على التحصيل الجبري للممتنع -

إقتطاع شيء من ماله عقوبة على الامتناع بالإخفاء أو غير ذلك، استناداً إلى قول الرسول صلى الله

⁶⁶ البخاري. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. 1400هـ. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه. محب الدين

الخطيب. القاهرة: المكتبة السلفية. متفق عليه. ص 42-46.

⁶⁷ القرآن الكريم. الأعراف 7: 199.

⁶⁸ بن سلام. أبي عبيد القاسم. 1988م. الأموال. بيروت: دار الفكر. بند 106. ص 541.

عليه وسلم (من أعطاهما مؤتجراً فله أجرهما، ومن منعها فأنا آخذها، وشطراً من ماله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى)⁶⁹.

ولنا القول أليس في استخدام السيف لتحصيلها من جاحدها، أو الممتنع عن أدائها أوضح مثال وأصدق تعبير عن عنصر القسر والجبر الذي تتصف به. وللزكاة دوران هما :

الدور الأول: يتعلق بزيادة الطلب الفعال نظراً لكون الفئات الفقيرة تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وتوفر المال لديهم سوف يزداد الطلب⁷⁰.

والدور الثاني: مثل إدماج فئة معينة ضمن دائرة الإنتاج، والذي يسمح بخلق مناصب العمل.⁷¹ ويكفي أن نقول: إن الزكاة عبادة مالية وركن من أركان الإسلام الخمسية، لا يكتمل إلا بها، وحكمها هو حكم الفرائض الأخرى، لأدائها الثواب والنجاة، ولتركها العقاب والهلاك. وكون الزكاة فريضة مالية يجعلها تلتقي مع الضريبة في بعض المفاهيم والأركان، إلا أن عناصر الاختلاف في طبيعتهما، على درجة من الكفاية، لنهي معنى الضريبة عن الزكاة، فمعنى الضريبة على النقيض تماماً من العبادة، فالزكاة حق وعبادة معاً: حق كفريضة مالية، وعبادة كشعيرة دينية، وركن أساسي من أركان الإسلام الخمسة⁷².

ثانياً : الخراج :

⁶⁹ النسائي. أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني. 2009م. سنن النسائي. تحقيق أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية. كتاب الزكاة. باب في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون. صحيح. ص 16. حديث رقم 2444.

⁷⁰ عمر. محمد عبد الحليم. 2000 م. التقييم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد. القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر. ص 23.

⁷¹ القرضاوي. يوسف. 1997م. دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية (اقتصاديات الزكاة البنك الإسلامي للتنمية). جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. ص 614.

⁷² عناية. غازي. 2003م. النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة. ص 34.

الخراج لغة : الكراء و الغلة ⁷³.

الخراج شرعاً: فريضة مالية تجبى من أهل الذمة المقيمين في دار الإسلام، فيما تخرجه أرضهم من محصول، وهناك العديد من الآيات الكريمة قد ورد فيها ذكر الخراج، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يٰذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ ⁷⁴.

الخراج اصطلاحاً: عرفه الإمام الماوردي ((هو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدي عنها)) ⁷⁵.

وعرف أيضاً ((هو الأموال التي تتولى الدولة أمر جبايتها و صرفها في مصارفها)) ⁷⁶.

ونخلص إلى أن المقصود بالخراج هو ما وضع على رقاب الأرضين من حقوق تؤدي عنها، وهو جزء معين من الخارج منها كالربع والثلث ونحوهما، وقد يكون نصف الخارج، وهذا المورد ضريبة يفرضها الإمام على أراضي أهل الذمة بعد فتحها عنوة وإقرار أهلها عليها إن رغبوا.

وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فتح خيبر، وأبقى رقبة الأرض في أيدي أهلها نظير خراج يؤدونه لرسول الله، صلى الله عليه وسلم ثم فعل ذلك عمر بن الخطاب في أرض سواد العراق، وبعد الرسول صلى الله عليه وسلم فرض عمر بن الخطاب رضى الله عنه الخراج حين أرسل لسعد بن أبي وقاص قائلاً: إذا أتاك كتابي هذا فانظر ما جلب الناس عليك به إلى العسكر من كراع

⁷³ . ابن منظور. جمال الدين. 1414 هـ. لسان العرب. بيروت : دار صادر. ج.2. ص251.

⁷⁴ . القرآن الكريم. سورة الكهف : الآية 94.

⁷⁵ . البصري . أبو الحسن الماوردي . 1990م. الاحكام السلطانية والولايات الدينية . بيروت : دار الكتاب العربي. ص262.

⁷⁶ . عبد الكريم. محمود. 2012م. المدخل الي الاقتصاد الاسلامي. الاردن : دار النفائس. ص342.

ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين واترك الأرضين والأهوار لعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين، فإنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء⁷⁷.

واستند عمر في اجتهاده على القرآن الكريم والآيات القرآنية التي ذكرت مصطلح الخراج، وعلى السنة النبوية حيث روى أبو داود عن سهيل بن أبي حثمة قال: "قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر نصفين، نصفاً لنوابه وحاجته، ونصفاً بين المسلمين، قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً"⁷⁸.

والملاحظ أن ضريبة الخراج إنما كانت على غير المسلمين لانتفاعهم برقبة الأرض بعد أن أصبحت للمسلمين عقب الفتح - على أن يخرجهم المسلمون منها متى شاؤوا، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر - أو أرضاً صالحاً عليها أهلها دون قتال على أن يدفعوا خراجاً يقدره أولو الأمر من

المسلمين. ويتم تحصيلها نقداً أو عيناً وهذا ما فعله عمر بن الخطاب بالنسبة لأرض سواد العراق - فقد فرض على كل جريب من الزرع درهماً، وقفيزاً، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم، وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم⁷⁹، ورأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن من المصلحة عدم تقسيم الأراضي المفتوحة عنوة ووقفها على جميع المسلمين، لتأمين مورد ثابت للدولة الإسلامية وعدم حصرها على فئة معينة.

⁷⁷ . الأنصاري . أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب . 1987م . الخراج . مصر : دار المعرفة . ص 24.

⁷⁸ السجستاني . أبو داود سليمان الأشعث . د . ت . سنن أبي داود . بيروت : المكتبة العصرية . كتاب الخراج والإمارة والفق . باب ماجاء في حكم أرض خيبر . صحيح . ص 341 . رقم الحديث 3010 .

⁷⁹ . القرضاوي . يوسف . 1973م . فقه الزكاة . د . م : مؤسسة الرسالة . ج 2 . ص 142 - 162 .

ويقرر جمهور الفقهاء التحصيل الجبري والعقوبة معاً بالنسبة للممتنع كحبسه مثلاً أو الاقتطاع من أمواله بالنسبة للخراج، إذ لولي الأمر إما أن يؤجر الأرض الخراج ويستوفي الخراج من إيجارها وإما أن يبيع منها بقدر الخراج، وإن زادت الأجرة، فلصاحب الأرض وأن نقصت فعليه⁸⁰.

وعند النظر في ما سبق نجد أن معنى الخراج يتشابه إلى حد كبير مع معنى الضريبة في القانون المالي. ونجده من الموارد المالية التي تعتبر نوعاً من أنواع الضرائب التي تفرض على أراضي الذميين في الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: الجزية.

الجزية لغة: المكافأة على الشيء، وقد تكون معنى العقوبة والجزاء، فالجزاء قد يكون ثواباً أو عقاباً⁸¹.

الجزية اصطلاحاً: مبلغ من المال يفرض على فئة معينة من أهل الذمة إما صلحاً وإما قهراً⁸².

وقد نص على مشروعيتها من القرآن والسنة كلاهما ففي القرآن الكريم قَالَ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ

لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ

مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾⁸³.

وأما في السنة مارواه مسلم عن الرسول صلى الله عليه وسلم (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

... فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله

⁸⁰ الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم. 1979م. أحكام أهل الذمة. المحقق يوسف بن أحمد البكري -

شاكر بن توفيق العاروري. الدمام: رمادى للنشر. ص 123 - 124.

⁸¹ ابن منظور. جمال الدين. 1414 هـ. لسان العرب. بيروت: دار صادر. جزء 14. دار الفكر. ص 146.

⁸² ابن رشد. محمد بن أحمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. 1985م. بيروت: دار المعرفة. ط 7. ج 1. ص 323.

⁸³ القرآن الكريم. سورة التوبة 9: 29.

وقاتلهم⁸⁴. وهذه الأدلة تثبت مشروعيتها، و يتم أداء الجزية مرة واحدة بداية كل سنة، وتجب على كل بالغ راشد غير فقير ولا مريض.

وتعتبر الجزية أقرب للضريبة فهي تفرض مقابل أمان أهل الذمة وبقائهم مقيمين في دار الإسلام، وكأنها عهد عليهم ومقابل استفادتهم من الخدمات المقدمة من الدولة لأفراد الشعب.

وتؤخذ الجزية نقداً وعيناً باعتبارها فريضة مالية - استناداً إلى الحديث النبوي لمعاذ بن جبل حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، وأمره بأن يأخذ الجزية من كل حالم ديناراً أو عدله معافراً.

وإلى ما روي من أن الخليفة عمر بن الخطاب كان يأخذ النعم في الجزية، وكان الإمام علي بن أبي طالب يأخذ الجزية من كل ذي صنعة من متاعه، فكان يأخذ الإبر والجال والسنان⁸⁵.

رابعاً: العشور:

العشور لغة: الجزء من عشرة أجزاء، ويجمع العشر على العشور، وأعشار، وعَشَرَ القومَ أخذ عَشَرَ أموالهم⁸⁶.

العشور اصطلاحاً: هو ما يؤخذ من تجار أهل الحرب إذا دخلوا دار الإسلام⁸⁷.

كذلك هي "ما يؤخذ من أموال التجارة سواء كان المأخوذ عشراً لغوياً أو نصفه أو رבעه أو ما تأخذه الدولة ممن يجتاز بلده إلى غيره من التجار"⁸⁸.

⁸⁴ النيسابوري. أبي حسين مسلم بن الحجاج القشيري. 1971م. صحيح مسلم. بيروت : دار إحياء التراث العربي. كتاب الجهاد والسير. باب 2. ج3. متفق عليه. ص1357. رقم الحديث1731.

⁸⁵ الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم. 1979م. أحكام أهل الذمة. المحقق يوسف بن أحمد البكري - شاعر بن توفيق العاروري. الدمام : رمادى للنشر. ص 29 - 30.

⁸⁶ ابن منظور. جمال الدين. 1414 هـ. لسان العرب. بيروت : دار صادر. ج4. ص570.

⁸⁷ ابن همام. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي. 681هـ. شرح فتح القدير. بيروت : دار الفكر. ج2. ط2. ص224.

واستدلوا على مشروعيتها من قول الرسول صلى الله عليه وسلم (إنما العشور على اليهود و النصارى، وليس على المسلمين عشور) ⁸⁹.

وقد أصبح من موارد بيت المال في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما كتب إليه أهل منبج من وراء بحر عدن يعرضون عليه أن يدخلوا تجارهم أرض العرب، وله منها العشر فشاور عمر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فأجمعوا على ذلك، فهو أول من أخذ منهم العشور، وكذا سأل عمر المسلمين كيف يصنع بكم الحبشة إذا دخلتم أرضهم قالوا: يأخذون عشر ما معنا، قال: فخذوا منهم مثل ما يأخذون منكم، وعند النظر في العشور نجد أنها تقترب من الضريبة في معناها و تحصيلها. فعن عبد الرحمن بن معقل قال: سألت زياد بن حدير: من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً، قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: نحارب كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم، وقد سئل عبد الله بن عمر رضي الله عنه: هل علمت عمر أخذ العشر من المسلمين؟ فقال: لا لم أعلم، فالعشور تؤخذ نقداً أو عيناً، فالعشر المسلم من قوم فرس "التغلي" بعشرين ألف درهم وأخذ منه ألف درهم، في حين أن ضريبة العشور تؤخذ أصلاً عيناً ⁹⁰.

وبذلك يكون عمر رضي الله عنه قد شرعها من قبيل المعاملة بالمثل، ولا تؤخذ إلا من غير المسلمين، أما المسلمون فلا يؤخذ منهم إلا ربع العشر، وهو مقدار الزكاة المفروضة.

⁸⁸ الدحلة . سمر عبد الرحمن محمد. د.ت.النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي دراسة تحليلية مقارنة (رسالة ماجستير). نابلس : جامعة النجاح الوطنية. ص 63.

⁸⁹ الترمذي. محمد بن عيسى. 1998م. سنن الترمذي. المحقق بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. كتاب الزكاة. باب ما جاء ليس على المسلمين جزية. صحيح. ص 28. رقم الحديث 633.

⁹⁰ . عناية .غازي. 2003م. النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة. ص 18.

نصل إلى أن الموارد المالية المتمثلة في الضريبة في الشريعة الإسلامية الهدف منها سد احتياجات الدولة و تحقيق التوازن الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء، وهذا المفهوم أعم وأعمق من أهداف الضريبة في الدولة الحديثة .

ب. تعريف الحوافز الضريبية في الشريعة الإسلامية:

الحوافز من المفاهيم الحديثة التي لم يتداولها فقهاء وعلماء المسلمين القدماء، ولذلك فإن الباحثة ستتع في تحديد المفهوم الإسلامي للحوافز أسلوباً يقوم على استقصاء معانيها الواردة في المصدر الأول للتشريع الإسلامي، ألا وهو القرآن الكريم. وباستقصاء آيات القرآن الكريم، لم تجد الباحثة أية مشتقات لكلمة حوافز، وإنما وجدت من المرادفات اللغوية ما يلي: أول هذه المرادفات

1- هي الحث، قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ٩١﴾ أي يذهب بضوئه ويطلبه سريعاً⁹²، والحث لغة: السريع الجاد في أمره⁹³، وبهذا يمكن القول أن لفظ ((الحث)) مرادف في معناه للفظ ((الحفز)).

2- وثاني هذه المرادفات هو الحز، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْضُ عَلَىٰ طَعَامِ الْمُسْكِينِ ٩٤﴾

⁹¹ القرآن الكريم . سورة الأعراف : 51.

⁹² . الشوكاني. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. 1414هـ. فتح القدير. بيروت: دار الطيب. ج 2. ص 211.

⁹³ . الرازي . محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. 1986م. مختار الصحاح. لبنان : مكتبة لبنان. ص 142.

⁹⁴ . القرآن الكريم . سورة الحاقة : 69 : 34.

أي لا يحث على إطعام المسكين، ولا يحث غيره على إطعامه، والحض لغة: الحث بقوة ومنها حضه على الأمر حضاً أي حثه عليه بقوة⁹⁵، وهذا يمكن القول أن لفظ "الحض" مرادف في معناه للفظ "الحفز".

3- أما ثالث هذه المرادفات فهو "العجلة"، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا قَالَ يٰٓأَيُّهَا خَلْقْتُوبِي مِنۢ بَعْدِي ۖ أَعْمِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ ۖ وَآخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ ۚ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي ۖ فَلَا تَشِمْ بِكَ الْأَعْدَاءَ ۖ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ۝٩٦﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يٰمُوسَىٰ ۝٩٧﴾. والعجلة لغة: السرعة وطلب الشيء وتحريه قبل أوانه، يقال: تعجل الشيء أخذه بسرعة⁹⁸.

وبهذا يمكن القول أن لفظ "العجلة" مرادف في معناه للفظ "الحفز".
والآن وبعد أن إنتهينا من بيان مرادفات كلمة "حفز" في القرآن الكريم، وما تعنيه من الحث والحض والعجلة، سنقوم بتحديد عناصر كلمة "خوافز" أو "حفز" من أجل وضع الإطار اللازم لتحديد مفهوم الخوافز في الإسلام.

وحتى يتضح مفهوم الخوافز بصورة أوضح، سنقوم بدراسة عناصر أحد المرادفات سالفه الذكر، إلا وهي "العجلة"، وتتمثل هذه العناصر بما يلي:

⁹⁵ . الرازي . محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. 1986م. مختار الصحاح. لبنان : مكتبة لبنان. ص 122.

⁹⁶ . القرآن الكريم . سورة الأعراف: 150.

⁹⁷ . القرآن الكريم . سورة طه 20 : 83.

⁹⁸ . الرازي . محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. 1986م. مختار الصحاح. لبنان : مكتبة لبنان. ص 415.

-الدوافع أو القوى المحركة التيثير السلوك الفردي: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ

يَمُوسَى ٩٩﴾ أي ما الذي دفعك على السرعة حتى تركت قومك، وخرجت من بينهم¹⁰⁰.

-الفعل الذي ينشأ عن الدوافع أو القوى المتحركة:

وهذا الفعل إما أن يكون فعل خير أو امتناعاً عن فعل شر انتظاراً لمردوده من الثواب، أو تخلصاً من تبعته من العقاب.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ١٠١﴾.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ

فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ١٠٢﴾.

-الغاية أو الهدف من الفعل الذي ينشأ عن الدوافع أو القوى المحركة للسلوك:

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى ١٠٣﴾.

أي لترضى عني بمسارعتي إلى امتثال أمرك، ولتزداد رضا عني بذلك،¹⁰⁴ أي أن الهدف من العجلة هنا

هو امتثال أمر الله طمعاً في رضاه والحصول على الثواب في الآخرة، وتجلب العقاب.

⁹⁹ القرآن الكريم . سورة طه 20 : 83.

¹⁰⁰ الشوكاني. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. 1414هـ. فتح القدير. بيروت: دار الطيب. ج 3. ص 379.

¹⁰¹ القرآن الكريم . سورة النمل 72 : 72.

¹⁰² القرآن الكريم . سورة البقرة 2 : 203.

¹⁰³ القرآن الكريم . سورة طه 20 : 84.

4- الحوافز الضريبية بمعنى الإعفاء باعتباره أحد أنواع الحوافز :

الإعفاء من عفاً: ويعفو من أسماء الله الحسنى: العَفْوُ، وهو التجاوز عن الذنب وترك العقاب عليه، وأصله المحو والطمس .¹⁰⁵

عرف الإعفاء بأنه أبقى المال اليسير من فرض الزكاة فيه، ولم يفرض الزكاة إلا على المال الذي يبلغ نصيباً كاملاً، وذلك ليكون أخذ الزكاة من العفو الذي يسهل على النفوس، ولا يشق على طبيعة البشر، كما قال تعالى لرسوله ﷺ **خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ** ﴿١٣١﴾¹⁰⁶.

فسر بعضهم العفو بالزكاة لأنها يسير من كثير، وجاء عن ابن عباس في تفسير "العفو" أنه: الفضل عن الغنى. وهو يعني أيضاً رعاية جانب الممولين والرفق بهم، حتى يؤدوا الضريبة طيبة بها أنفسهم، غير شاكين ولا متبرمين من تعسف أو إرهاب.

في ضوء المعاني سالفة الذكر، ترى الباحثة بأنه يمكن الخروج بمفهوم للحوافز من الناحية الإسلامية بأنها: الدوافع أو القوى المحركة التي تحث الإنسان على فعل الخير، وتنهاه عن فعل الشر، باعتبار أن هذا الحث وذلك النهي دافعان على الإقدام أو الباعثان على الإحجام عن الفعل انتظاراً لمردوده من الثواب، أو تخلصاً من تبعته من العقاب، سواء أكان الثواب والعقاب عاجلين أم آجلين، انطلاقاً من مبدأ الإيمان بالله وبالحياة الآخرة، وبمبدأ الحساب.

¹⁰⁴ . الشوكاني. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. 1414هـ. فتح القدير. بيروت: دار الطيب. ج 3. ص 379.

¹⁰⁵ لسان العرب ، مادة عفا

¹⁰⁶ . القرآن الكريم. الأعراف 7: 199.

بعد أن تم توضيح وبيان مفهوم الخوافز من وجهة النظر الإسلامية، والخروج بتعريف للخوافز في المطلب الأول، وتوضيح وبيان تعريف الضريبة من وجهة النظر الإسلامية في المطلب الثاني، فسوف نقوم في هذا المطلب بتركيب المعنيين لنخرج بتعريف خاص ((للخوافز الضريبية)) من وجهة النظر الإسلامية، وبالصورة التالية: هي عبارة عن القوة المحركة للسلوك التي تحت الإنسان على بذل مزيد من الجهد في طلب غناء الموارد المادية والبشرية كماً ونوعاً، بهدف إنتاج الطلبات والحصول على منافعها المادية والمعنوية من خلال الالتزام بقواعد وضوابط شرعية يلتزم بها ويعمل من خلالها.

الفرع الثاني : الخوافز الضريبية للموارد المالية في الشريعة الإسلامية :

تعدد أشكال الخوافز الضريبية في الفقه الإسلامي إعمالاً بمبدأ العفو في التكليف الشرعية عموماً وفي الزكاة خصوصاً.

لقول الرسول صلي الله عليه وسلم (إن الله قد فرض فرائض فلا تضيعوها، وحرم حرمت فلا تنتهكوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها)107.

وبذلك ما سكت عنه الشريعة الإسلامية فهو من باب العفو وعدم التكليف، وهذا مايسري على الأموال التي أخرجها الله تعالى من نصاب الزكاة رحمة بالعالمين، وكذلك إعفاء بعض الموارد المالية من دفعها لضروف لحقت بها.

¹⁰⁷ البيهقي. أحمد بن الحسين بن علي الخراساني. 2003م . السنن الكبرى. المحقق محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

باب ما لم يذكر تحريمه.. ج10. صحيح . ص12. حديث رقم 20217.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ

تَتَفَكَّرُونَ¹⁰⁸ .

جاء عن ابن عباس في تفسير "العفو" أنه: الفضل عن الغنى. وهو يعني أيضاً رعاية جانب الممولين والرفق بهم، حتى يودوا الضريبة طيبة بها أنفسهم، غير شاكين ولا متبرمين من تعسف أو إرهاق.

وإن الهدف من الحوافز في الشريعة الإسلامية هو خلق نظام متوازن لمصلحة الفقراء، باعتبارهم الفئة الضعيفة المحتاجة للرعاية من أرباب الأموال ومن يملكون المال، كالزكاة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب)¹⁰⁹ .

هناك جملة من الحوافز الضريبية والإعفاءات قد أشارت إليها الشريعة الإسلامية ونصت عليها، وقد تم ذكرها بشئ من التفصيل في الفصل الخامس في جزئية تحصيل الحوافز الضريبية فيما يخص كيفية تحصيل الموارد المالية في الشريعة الإسلامية، ولكن كان لابد علينا أن نذكر هذه الحوافز هنا كأنواع للحوافز في الشريعة الإسلامية لا في كيفية تحصيلها أو إخراجها من الوعاء المالي الخاص بالتحصيل.

وتتمثل هذه الحوافز والإعفاءات في الآتي :

أ — الحوافز والإعفاءات في فريضة الزكاة :

¹⁰⁸ . القرآن الكريم . سورة البقرة . 2: 219.

¹⁰⁹ . البخاري. أبي عبدالله محمد بن إسماعيل. د. ت. صحيح البخاري. بيروت: دار ابن كثير. كتاب الزكاة. باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء . ج. 2. متفق عليه. ص 544. رقم الحديث 1425.

1. عدم إدخال المال الذي دون النصاب كالزكاة، أي إعفاء مادون النصاب من فرض الزكاة عليه، والحكمة من وراء ذلك هو توفير حياة كريمة للناس، لأن المال الذي دون حد النصاب هو مال من حق الناس لتوفير حاجياتهم الهامة وإبعادهم عن مستوى الفقر، وكذلك فإن الإسلام فرض الزكاة على أغنياء الأمة لترد على فقرائها، والنصاب هو الحد الأدنى للغنى في نظر الشارع، فمن لا يملك هذا النصاب، لا يدخل في الغنى الموجب للزكاة.

2. عندما تحتاج الأموال إلى تكلفة عالية في تنميتها وجمعها وتحصيلها يتم تخفيض الزكاة عليها، فقد فرقت الشريعة الإسلامية بين قيمة زكاة الزروع التي تسقى بماء المطر وبدون تعب على الزروع والثمار التي تسقى بشق القنوات والري وجر المياه إليها أو بحملها للأرض، فالزروع والثمار التي تسقى بالمطر تفرض عليها الزكاة بقيمة 10 %، أما التي تروي بجر الماء لها أو شق القنوات فتفرض عليها الزكاة بنسبة 5 % لأنها أكثر مشقة. وهذا استناداً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر، وما سقى بالنضح نصف العشر)¹¹⁰.

3. الشريعة الإسلامية أعفت بعض الأموال رغم إيجاب الزكاة فيها، وتمثل في الحاجات الشخصية كالمركوب و الأثاث و منزل السكن ، وأستندوا على ذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم " ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة "¹¹¹.

¹¹⁰ البخاري. أبي عبدالله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. بيروت: دار ابن كثير. كتاب الزكاة. ج 2. متفق عليه. ص 509.

حديث 1340 .

¹¹¹ . النيسابوري. أبي حسين مسلم بن الحجاج القشيري. 1971م. صحيح مسلم. بيروت : دار إحياء التراث العربي. كتاب الزكاة. لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه. رقم الحديث 982. متفق عليه. ص 676.

4. إسقاط الديون التي على الشخص من نصاب الزكاة ، أي إذا كان لدى الشخص ديون وعليه أن يدفع قيمة الزكاة، فيتم خصم الديون من قيمة الزكاة المفروضة عليه، وهذا ما قام به عثمان بن عفان رضي الله عنه عندما صاح في الناس قائلا "يا أيها الناس هذه أشهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة" ¹¹².

ب — الخوافز الضريبية في الجزية:

كما أوضحنا سابقا بأن الجزية تفرض على رؤوس الذميين القاطنين في دار الإسلام، وقد حددت الشريعة الإسلامية حالات على سبيل الحصر يسقط عنها الحق في دفع الجزية وهي:

1. إعفاء النساء و الأطفال والشيوخ من دفع الجزية استنادا لموقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه "رأى شيخا من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس فقال له: ما أنصفناك إن كنا أخذنا منك الجزية في شيتك ثم ضيعناك في كبرك ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه " .

2. تسقط الجزية بإسلام الذمي أو موته، فتسقط بإسلامه لأنها فرضت عليه لأنه غير مسلم، وتسقط بموته لأنها متعلقة بذمته لا بماله، وهذا ما فعله عمر بن عبد العزيز عندما طالبه الموال بعدم سقوطها فقال عمر "أما بعد فإن الله قد بعث محمدا هاديا ولم يبعثه جابيا، فإذا أتاك كتابي هذا فإن كان من أهل الذمة أسرعوا في الإسلام وكسروا الجزية فاطو كتابك وأقبل" ¹¹³.

ج — الخوافز الضريبية في الخراج :

¹¹² . ابو داود . السنن . د.ت. كتاب الزكاة . باب في صلة الرحم . د.م: د.ت. ج. 2. ص 132.

¹¹³ . المرادوي . علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان . د.ت. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف . بيروت: دار إحياء التراث العربي . ط. 2. ج. 4. ص 192.

1. إسلام صاحب الأرض الخراجية أو بيعها لمسلم يسقط عنها دفع قيمة الخراج، وهنا الأمر يتوقف على نوع الأرض فإذا أخذت بالعنوه وبدون صلح فلا يسقط الخراج عنها كسواد العراق¹¹⁴، أما إذا كانت أرض الخراج بالصلح فقد اختلف الفقهاء فالشافعية¹¹⁵ والمالكية¹¹⁶ والحنابلة¹¹⁷ قالوا بسقوط الخراج، واستدلوا بذلك بما رواه العلاء بن الحضرمي: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البحرين إلى أهل هجر، قال كنت آتي الحائط يكون بين الإخوة فيسلم أحدهم، فأخذ من المسلم العشر، ومنا لآخر الخراج¹¹⁸. أما الإحناف رأوا بعدم سقوط الخراج عن الأرض لأن الخراج يرتبط بالأرض لا بمالكها¹¹⁹.

2. يعفى دفع الخراج عند هلاك الزرع والحصول قبل حصاده، كالهلاك بالجراد أو حريق لحق به أو البرد والصقيع¹²⁰.

3. قد اختلف الفقهاء في الرأي في حال ما إذا تم البناء على الأرض الخراجية، فجمهور الفقهاء يروا بضرورة الاستمرار في دفع الخراج لأن الخراج يتعلق بالأرض لا بالزرع¹²¹، أما الأحناف يروا بسقوط الخراج لأنه متعلق بالغلة والشمار ويسقط بتغيير الأرض من أرض زراعية لأرض بناء¹²².

¹¹⁴ ابن همام. كمال محمد بن عبد الواحد السيواسي. د. ت. فتح القدير. د. م. دار الفكر. ج 6. ص 39.

¹¹⁵ ابن قدامة. أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد. د. ت. المغني. أبي القاسم عمر بن حسين الخرفي. الرياض: مكتبة الرياض. ج 2. ص 587.

¹¹⁶ الماوردي. أبو حسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري. د. ت. الأحكام السلطانية. القاهرة: دار الحديث. ج 14. ص 262.

¹¹⁷ الزيلعي. عثمان بن علي بن محسن البارعي. 1313 هـ. تبين الحقائق شرح كثر الدقائق وحاشية الشلبي. بولاق: المطبعة الكبرى الأميرية. ج 3. ص 271.

¹¹⁸ أنظر المرجع السابق.

¹¹⁹ الزيلعي. عثمان بن علي بن محسن البارعي. 1313 هـ. تبين الحقائق شرح كثر الدقائق وحاشية الشلبي. بولاق: المطبعة الكبرى الأميرية. ج 14. ص 266 و 267.

¹²⁰ أبو حبيب. سعدي. 1988 م. القاموس الفقهي. دمشق: دار الفكر. ط 2. ص 114.

4. عند حدوث أمر يجعل الأرض غير صالحة للزراعة كحدوث فيضانات أو مرور الأرض بأزمة جفاف وقلة المياه ، تعفى الأرض من دفع قيمة الخراج ¹²³.

د — الخوافز الضريبية في العشور :

تفرض العشور على التجار غير المسلمين عند دخولهم لدار الإسلام للتجارة، وقد أعفيت بعض الأموال من دفع العشور منها :

1. إعفاء الدول التي تقوم بإعفاء تجار المسلمين من دفع العشور عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل،

وقد أخذ بهذا المبدأ وقام به عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

2. عندما تحتاج الدولة الإسلامية إلى بعض البضائع والمنتجات المستوردة، فإنها تخفض مقدار

العشور وذلك تشجيعاً لتوريدها والإكثار منها منعاً من غلائها أو احتكار التجار لها.

وهذا ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فقد روى أنه كان يأخذ من النبط على

الزيت والحنطة نصف العشر بدلاً من العشر، حتى يكثر من حملها للمدينة. ويأخذ من

القطنية العشر لأن أهل المدينة أقل حاجة إليها. ¹²⁴

¹²¹ الكاساني . علاء الدين أبي بكر بن مسعود. 1986م. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية. ط2. ج2 ص62.

¹²² . مرجع سابق .

¹²³ . مرجع سابق . ص 62 و 63 .

¹²⁴ . الشوكاني. محمد بن علي . 1960م. نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار من احاديث سيد الأخبار. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ج8 . ص71 .

وبذلك نصل إلى بعض الحقائق بشأن الحوافز الضريبية في الشريعة الإسلامية تتمثل في النقاط التالية:¹²⁵

1- إن المفهوم اللغوي والإسلامي للحوافز أبلغ في الدلالة على المعنى الاقتصادي للحوافز، وأكثر دقة من المفهوم الوضعي للحوافز، يتأكد هذا في معنى الحوافز اللغوي مثل: جأثاه، وداناه، واحتث، والتهيو للثوب، والحثيث والدفع، والحث، والحض، ومعنى الحوافز في الفكر الوضعي مثل: وسائل، وأدوات، وظروف، وقوة، وشعور، وتوجيه وإمكانيات، ومؤثرات.

2- إن المفهوم اللغوي والإسلامي للضريبة أبلغ في الدلالة على المعنى الاقتصادي للضريبة وأكثر دقة، يتأكد هذا في لفظ الضريبة اللغوي والإسلامي مثل: مايفرض على الملك والعمل، والدخل للدولة، وما يؤديه العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه، وفي معنى لفظ الضريبة في الفكر الوضعي بأنها فريضة مالية تفرض على الأفراد بصورة إجبارية دون أن يكون لإرادتهم دور في قبول أو رفض هذا الواجب.

إن المفهوم الإسلامي لحوافز الضريبة يتميز عن المفهوم الوضعي له، من حيث ترشيد عملياته من جهة، وتوسيع مجالاته من جهة أخرى فقد اتسع مفهوم الاستثمار في الإسلام لتنمية قدرات الإنسان الروحية،¹²⁶ لما له من تأثير جوهري على زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنسان.

ويتأكد هذا في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلَكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ

¹²⁵ التعريف اللغوي للحوافز الضريبية ، الرجوع إلى ص 6 من هذه الرسالة العلمية .

¹²⁶ أحمد محمد العسال و فتحي أحمد عبد الكريم. 1980م. النظام الاقتصادي في الإسلام. القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر. ط

أَصْطَفَيْنَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ

وَسِعَ عَلَيْهِ ١٢٧.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ١٢٨.

5- إن مفهوم الخوافر الضريبية في الشريعة الإسلامية، له طبيعة خاصة وميزة نابعة من ارتباطه بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن الإسلام في تحفيزه للاستثمار يتبع خطوطا عريضة، وقواعد واسعة، تتسع لما يأتي به الزمان، وتستجيب لجهود الإنسان وأفكاره، لكنه يضبط هذه الخطوط، وتلك القواعد بحدود تؤكد حق الفطرة والغريزة البشرية في التملك والتعمير شريطة أن يكون ذلك في دائرتين ١٢٩ هما:

أ- دائرة الحلال: فلا تتجاوزها إلى الحرام كي لا تفسد الفطرة البشرية ويهلك الإنسان، وسيتم تناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل السادس من هذه الرسالة.

ب- دائرة العدل: فلا تتجاوزها إلى الظلم والطغيان فيأكل مال الغير بغير حق.

6- أنه يترتب على إعمال قاعدة الحلال ما يلي:

أ- توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات الضرورية والأساسية التي تلبى الحاجات الشعبية لأفراد المجتمع.

١٢٧. القرآن الكريم. سورة البقرة 2 : 247.

١٢٨. القرآن الكريم. سورة مريم 19 : 31.

١٢٩. أحمد محمد العسال و فتحي أحمد عبد الكريم. 1400هـ — 1980م. النظام الاقتصادي في الإسلام. القاهرة : دار غريب

للطباعة والنشر. ط 3. ص 152.

ب- إتاحة المجال أمام الإنسان للتمتع بالمباح بمباهج الحياة، لأن التيسير وعدم الإرهاق، يحقق للإنسان

متعة تفوق المتعة المادية، بعد الوصول إلى نقطة إنتاج أو ساعات عمل معينة¹³⁰، كما قَالَ تَعَالَى: ﴿

فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا (٢٧) وَعِنَبًا وَقَضْبًا (٢٨) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا (٢٩) وَحَدَائِقَ غُلْبًا (٣٠) وَفِكَهَةً وَأَبَاً (٣١) مَتَاعًا لَكُمْ
وَلَا تَغْنَمُكُمْ﴾¹³¹.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ
ذَاتِ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُبْشِرُوا شَجَرَهَا أَئِنَّهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾¹³².

7- يجب أن تكون مدة الإعفاء متكافئة ومتوافقة مع الهدف الذي وضع من أجله الإعفاء لتحقيقه، فيجب النظر إلى حالة المشروع إذا كان الهدف من الإعفاء اقتصاديا، فلا بد في هذه الحالة أن ننظر إلى وقت فرض الإعفاء، هل قبل البدء في الإنتاج، أو في مرحلة الإنتاج، أو مرحلة الحصول على الإيراد، أو بعد ذلك، فالمشاريع الصغيرة تحتاج لإعفاءات في بداية الإنتاج لتشجيعها، عكس المشاريع الكبيرة لأنها تحتاج للإعفاءات في فترة الإنتاج أو بعده، لزيادة قدرتها الإنتاجية أكثر. أما إذا كان الهدف من الإعفاء اجتماعياً فلا بد أن يخدم الإعفاء المفروض أو ضاع الشريحة البسيطة في المجتمع، لخلق توازن اجتماعي بين الطبقات الاجتماعية .

¹³⁰ . صقر، محمد أحمد. 1980م، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومركز. جدة : المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي. ص 55.

¹³¹ . القرآن الكريم. عبس 80 : 27-32.

¹³² . القرآن الكريم: النمل 27: 60.

نصل إلى أن تعريف الشريعة الإسلامية للحوافز الضريبية متطابق مع تعريف الحوافز لغوياً كيف لا و القرآن الكريم أنزل بلسان عربي مبين، ونجد أن تعريفها في الشريعة الإسلامية أعم وأشمل من تعريفها في الفقه المالي الحديث.

المبحث الثاني - الإطار العام للحوافز الضريبية في القانون الليبي .

لقد حلت القوانين الليبية من تعريف للضريبة وللحوافز الضريبية، ففتح التشريع أمام الفقه القانوني فرصة لوضع تعريف لها.

المطلب الأول: التعريف بالحوافز الضريبية في القانون الليبي :

سيتم توضيح تعريف الضريبة أولاً، ثم تعريف الحوافز الضريبية ثانياً :

الفرع الأول: تعريف الضريبة في القانون الليبي :

تعددت التعريفات في فقه القانون المالي الليبي كتعريفات إجرائية وفقهية من بينها تعريف الضريبة بأنها " فريضة مالية تقتطعها الدولة أو الهيئات التابعة لها بموجب قواعد مقررة، إجبارية وبصورة نهائية من المكلفين، لتغطية النفقات العامة من غير أن يكون دفعها نظير مقابل معين ¹³³ " .

وعُرفت " بأنها فرضية نقدية تقرر بقانون، ويتحملها المكلفون بصفة نهائية وبدون مقابل بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة " ¹³⁴ .

وأما " اقتطاع نقدي يجري يدفعه الممول للدولة دون أن يحصل على نفع خاص مباشر تحقيقاً لأهداف السياسة العامة للدولة " ¹³⁵ .

¹³³ . أبو زريدة . مختار على . 1995م. المحاسبة الضريبية. الطبعة الثالثة. بنغازي: دار الكتب الوطنية. ص22.

¹³⁴ . يونس . منصور ميلاد. 1994م. مبادئ المالية العامة. طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة. ص103.

من التعريفات السابقة يمكن أن تقدم الصيغة التالية وهي : الضريبة أداة يضعها أو يفرضها القانون، ويدفعها الممول وفقاً لمقدرته المالية، لتغطية الأعباء العامة للدولة لما تقتضيه سياسة الدولة التي تضع النظام الضريبي الأفضل لها.

وهي فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررة بصورة إلزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدرتهم على الدفع، ولغاية توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة، ولتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية.

الفرع الثاني: تعريف الحوافز الضريبية في القانون الليبي:

لم يضع المشرع الليبي ولا القانونيون الليبيون تعريفاً محدداً للحوافز، لذلك كان على الباحثة أن تبحث في تعريف لها بين قوانين الدول العربية وفقهاءها، ولم نجد تعريفاً لها في القوانين العربية ولكن كان هناك اجتهاد في تعريف الحوافز الضريبية من قبل الفقهاء العرب في القانون و الاقتصاد كل حسب منظوره .

يرى صفوت عبدالسلام بأن الحوافز الضريبية "هي عبارة عن نظام يتم تصميمه في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار، ويتفاوت من دولة لأخرى حسب ظروفها".¹³⁶ وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية لتمويل خطط الإنتاج اللازمة لسد احتياجات المواطنين وزيادة حجم الصادرات، وبالتالي تلعب دوراً مؤثراً في عملية التنمية.¹³⁷

¹³⁵ . احمد.اسعد طاهر .2002م .الاعفاءات الضريبية في النظم الضريبية الحديثة. طرابلس : ب.ن. ص8.

¹³⁶ . عوض الله .صفوت عبد السلام .2002م.الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمارات والتنمية في مصر. القاهرة :دار النهضة العربية. ص 170.

¹³⁷ . عبد الحليم .نادية راضي .1992م.دراسة انتقادية لتأثير المحفزات الضريبية في القوانين المصرية على مناخ الاعمال. رسالة ماجستير.القاهرة : جامعة الازهر. ص 189.

وعرفها نعيم فهميم بأنها " أداة توجيه وتشجيع الاستثمارات بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع " ¹³⁸.

وبالتالي فهي عبارة عن الإعفاءات التي تؤدي إلى آثار إيجابية تدفع رأس المال الأجنبي والمحلي إلى القدوم للاستفادة منه، أي أنها تتقدم بالمستثمر خطوات تدفعه إلى إصدار قراره بإحضار أمواله للاستثمار على نحو أسرع ¹³⁹.

هذا ومفهوم الحوافز الضريبية لم تتناوله كتب المحاسبة ولكن تناولته كتب المالية العامة، واستفاد هؤلاء الكتاب من مفهوم الحوافز كأداة تعمل على ترغيب أفراد المجتمع في شئ ما يكون فيه خير المجتمع، حيث رأى كتاب المالية العامة أن الأنشطة التي تحقق التقدم والنمو والبعد عن الأنشطة التي لا تؤثر في معدلات النمو أو تؤدي لوجود ظواهر اقتصادية تضر المجتمع.

وقد أشار البعض إلى أن "الحوافز الضريبية أحد الأدوات الضريبية والمالية المختلفة لتشجيع الاستثمارات" ¹⁴⁰.

كما أوضح البعض الآخر " أن الحوافز الضريبية من الوسائل غير المباشرة والتي عن طريقها تتدخل الدولة في التأثير على الاستثمارات " ¹⁴¹.

¹³⁸ حنا . نعيم فهميم . 2003م. تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية . الاسكندرية : بحث مقدم

للمؤتمر الثالث بكلية التجارة جامعة . ص 17.

¹³⁹ . مهاني . محمود غر توفيق . 1431هـ - 2010م . أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في

قطاع غزة . مذكرة ماجستير . الجامعة الإسلامية - غزة . ص 17.

¹⁴⁰ . الشيخ . رياض عبد الحفيظ . 1987م . المالي العامة دراسة في الاقتصاد العام والتخطيط المالي . القاهرة : دار النهضة العربية . ص

255.

¹⁴¹ . عتلم . باهر محمد . 1985م . المالية العامة أدائها الفنية وآثارها الاقتصادية . القاهرة : مطبعة المعرفة . ط 3 . ص 321.

كما تناول آخرون الحوافز الضريبية من خلال عرض لآثار الضرائب في الإنتاج القومي، " فاعتبر أن الاعفاءات الضريبية أو تخفيض سعر الضريبة من السياسات التي تعمل على توجيه الاستثمارات إلى الوجهة التي تتفق مع السياسة الاقتصادية للدولة" ¹⁴².

كما تعرض آخر للحوافز الضريبية من خلال عرضه لأغراض الضريبة في الفكر المالي الحديث، حيث اعتبر " الحوافز الضريبية أداة هامة من أدوات تحقيق السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها" ¹⁴³.

ومما سبق يمكن القول بأن الحوافز الضريبية أداة تشجيع وتوجيه، وعادة تستخدم في التأثير على الميل للاستثمار، وقد يكون لها أيضاً دور في تحقيق أهداف اجتماعية.

وبناءً على ذلك ترى الباحثة أنه يقصد بالحوافز الضريبية: تلك السياسات والأنظمة الضريبية التي تحقق الأهداف الاقتصادية عن طريق جذب الاستثمارات وتوجيهها نحو المجالات التي تساهم في تنفيذ الخطط الاقتصادية والتي تعمل على زيادة معدلات نمو الناتج القومي، وكذلك تحقق الحوافز الضريبية الأهداف الاجتماعية عن طريق التأثير في سلوك أفراد المجتمع لكي يتجهوا نحو ما فيه الخير لأنفسهم بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة.

تمثل أنظمة الحوافز الضريبية أحد الأدوات الضريبية والمالية المختلفة لتشجيع الاستثمارات والتأثير عليها وتوجيهها إلى الاتجاه الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ¹⁴⁴.

¹⁴² المحجوب. رفعت. 1979م. *المالي العامة النفقات العامة والايادات العامة*. القاهرة : دار النهضة العربية. ص 402.

¹⁴³ صدقي. عاطف. 1972م. *مبادئ المالية العامة*. القاهرة : دار النهضة العربية. ص 276.

¹⁴⁴ Bird. Richard M. and Cliver Old man. 1990. *Taxation In Developing Countries, Fourth Edition*. Baltimore and London :The Johns Hopkins University Press. p 153 - 154.

المطلب الثاني: خصائص الحوافز الضريبية في القانون الليبي وأنواعها:

تتمتع الحوافز الضريبية بخصائص معينة تجعلها تقترب من الضريبة في بعض الأمور وتختلف عنها في أمور أخرى، وكذلك لها أنواع معينة .

الفرع الأول: خصائص الحوافز الضريبية في القانون الليبي.

تتمتع الحوافز الضريبية بعدة خصائص أهمها:

1. تفرض الحوافز وفقاً للسياسة الضريبية للدولة .

لاشك أن السياسة الضريبية لها انعكاسات هامة على النشاط الاقتصادي، باعتبار أن الضرائب من أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتقليل اللجوء إلى الإصدار النقدي لمواجهة هذا العجز وما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية¹⁴⁵.

وكما نعرف جميعاً فإن السياسة الضريبية الموضوعة من الدولة تتأثر كثيراً بالنظام السياسي المتبع في هذه الدولة، وهذا ما حدث في ليبيا فقد تأخر الاهتمام والتسهيل للاستثمارات الأجنبية فترة طويلة من الزمن، فقد انتهكت ليبيا في السبعينيات والثمانينيات النظام الاشتراكي في الحكم الذي يعادي القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية بشكل عام، مما انعكس هذا على نظام ليبيا الاقتصادي في تلك الحقبة التاريخية فتحول اقتصاد البلاد إلى القطاع العام مما أدى إلى الاتجاه الكلي إلى القطاع العام في الإدارات والمؤسسات وحتى المصانع. وبذلك تأخرت ليبيا كثيراً في فتح مجالات الاستثمارات والشركات الأجنبية وما

¹⁴⁵ الشرفاوي . احمد عبدالعزيز. 1981م . السياسة الضريبية والعدالة في مصر . مصر : معهد التخطيط القومي. ص 10 - 11.

يترتب عنها من التقنيات الحديثة وبناء البنية التحتية الصالحة للاستثمار، مما زاد الأمر سوءاً النظام السياسي الفاسد الذي أدخل البلاد في أزمة حقيقية من حصار اقتصادي صارم، وتجهيل الشعب ومنع تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس والمعاهد والجامعات واعتبارها نوعاً من الرجعية والرجوازية، وهذا ما جعل تداعيات هذه الأزمة مستمرة إلى الآن فخلف شعباً جاهلاً في اللغة الإنجليزية رغم أنه متعلم ويحمل أعلى الشهادات في العلوم الأدبية والتطبيقية.

ولكن مع نهاية التسعينيات تحولت البلاد ببطء إلى نظام الخصخصة، وأخذت في البداية بفتح نظام المشاريع الخاصة الصغيرة كالتشاريكات والمشاريع الصغيرة، ثم قامت بإصدار قوانين خاصة بإنشاء الشركات وتنظيم النشاط الاقتصادي، فقد أصدرت قانون الاستثمار رقم (5) لسنة 1997م وتعديلاته، والذي فتح المجال للاستثمارات الأجنبية والذي تم إلغاؤه وإصدار قانون آخر للاستثمار هو قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي في ليبيا رقم 9 لسنة 2010م، وأصدر قانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري في ليبيا. وعند النظر في تواريخ القوانين السابقة نجد أن قرار فتح باب الاستثمار الأجنبي في ليبيا قد جاء متأخراً جداً لدولة تاريخها عريق وتمتع بمكان جغرافي مهم على خارطة العالم، وبشروات طبيعية، ومناخ متنوع .

وبذلك لا بد أن تكون هناك مقومات هامة لإنجاح السيامة الموضوعة مؤخراً لدعم الاستثمار وجذب الشركات والمستثمرين الأجانب ، وبذلك تحتاج ليبيا إلى :

أ. صياغة قوانين ولوائح تمهد وتجذب الاستثمارات الأجنبية .

وذلك عن طريق وضع قوانين ملائمة تفتح المجال للاستثمارات الأجنبية وتعطي لها حماية وضمانات عند عملها، كحماية الملكية الفردية والفكرية وقوانين التجارة وقوانين تنظيم

الشركات ليوفر الأمان للمستثمر الأجنبي بأن استثماراته تتمتع بالحماية القانونية التي وضعت من السلطة التشريعية وليست مجرد تدابير إحترازية.

وهذا ما نصت عليه المادة 23 من قانون تشجيع الاستثمار الليبي رقم 9 لسنة 2010م حيث نصت على أنه "لا يجوز تأميم المشروع أو الاستيلاء الجبري عليه أو مصادرته أو فرض الحراسة أو التحويل أو التجميد أو إخضاعه لإجراءات لها نفس التأثير، إلا بموجب قانون أو بحكم قضائي وفي مقابل تعويض عادل".

ونصت المادة 46 من اللائحة التنفيذية لقانون تشجيع الاستثمار الليبي رقم 9 لسنة 2010م على أنه "تخضع التصرفات الناقلة للملكية الأسهم أو حصص داخل كل جسم قانوني اعتباري يساهم في المشروع الاستثماري لأحكام القانون التجاري لدولة المقر في حالة ما إذا كان الجسم القانوني الاعتباري فرعاً لشركة أجنبية، على أن تخطر هيئة الاستثمار في حينه".

كما أن هذه القوانين توضع وفقاً للدراسة موضوعة من الدولة لتحقيق إستراتيجيتها وخططها الإقتصادية، ويجب أن لا يقتصر الأمر على صياغة التشريعات فقط بل أن توضع تحت التنفيذ وبقوة القانون ونزاهته، وأن تتمتع هذه القوانين والإجراءات بالوضوح وعدم التعقيد عند اتمام الإجراءات المتعلقة بها.

وهذا ما وضعه المشرع الليبي عند إصدار كل من القانون رقم 9 لسنة 2010م الخاص بالاستثمار، والقانون رقم 23 لسنة 2010م الخاص بالنشاط التجاري، فيعتبران من القوانين المكملة لبعضها.

ب. تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي .

إن الحوافز التي تقدمها الدولة الليبية لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها و التي تسعى من ورائها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل عبئاً اقتصادياً ومالياً على الدولة، لذا لا بد أن يكون المردود المتحصل عليه من وراء هذه الحوافز أكثر من الأعباء المالية التي تكبدتها الدولة عند وضعها لها، أي يجب أن تكون المكاسب الناتجة من الحوافز تفوق الخسارة المالية لوضعها .

بذلك فالحوافز الضريبية توضع لتحقيق جملة من الأهداف كما نصت عليها المادة 3 من قانون تشجيع الاستثمار في ليبيا حيث نصت على أنه يهدف القانون على تحقيق الأهداف التالية:

- تأهيل وتنمية العناصر الليبية فنياً ورفع كفاءتها وإكسابها مهارات متقدمة، وتوفير فرص العمل لها.
- العمل على نقل المعرفة والتقنية وتوطينها في الاقتصاد الليبي .
- المساهمة في إقامة أو تطوير أو إعادة تأهيل الوحدات الاقتصادية الخدمية و الانتاجية بما يساعدها على المنافسة ودخول الأسواق العالمية.
- تحقيق التنمية المكانية.
- زيادة وتنويع مصدر الدخل .
- ترشيد استهلاك الطاقة .
- استغلال المواد الخام المتوفرة محلياً.

وبذلك فألهدف من وراء الحوافز الضريبية هو تحقيق أهداف أخرى تتمثل في الآتي:

• الأهداف الاجتماعية : تعتبر من الاهداف التي أسست عليها الضريبة، فمن أسس

إنشاء الضريبة هو تحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث لا يؤثر فرض الضريبة على

انخفاض مستوى المعيشة.

وبذلك فالخوافز الضريبية لها دور كبير في تحقيق الأهداف الاجتماعية من حيث :

- مساعدة ذوي الدخل المحدود في خفض معدلات الضرائب لتحقيق الحد الأدنى من

المعيشة، وخلق حياة أفضل لتحقيق العدالة الضريبية.

- دعم الموارد البشرية وتنمية طاقاتها بوضع حوافز اجتماعية على المشاريع الأسرية،

للاستفادة من طاقاتهم وإدخالهم في عجلة الإنتاج، وإخراج الدولة من حد الفقر

ومحدودي الدخل .

- الحد من الفوارق بين الطبقات عن طريق فرض ضرائب على الثروة و إعفاء محدودي

الدخل منها، للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وفرض شروط معينة على المستثمرين

كوجوب تحديد نسبة معينة للعمالة الوطنية للعمل في المشاريع الاستثمارية كشرط

لحصولهم على الحوافز، مما يحقق الفائدة على الدولة وتقليل البطالة بين أبنائها، أو فرض

تدريب وتأهيل بعض الأيدي العاملة الوطنية على أصحاب المشاريع الاستثمارية مما

يعود بالنفع على أبناء الدولة .

- تساعد الإعفاءات الضريبية بطريقة مباشرة من إعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب،

وإعادة توزيع الدخل لغرض زيادة الرفاهية، وإعفاء بعض السلع الاستهلاكية .

- إعطاء حوافز ضريبية للمشاريع الاستثمارية التي تشارك فيها الدولة وخاصة بالمستشفيات، لمساعدة ذوي الدخل المحدود فيما بعد لمساعدتهم في إعطاء الأدوية غالية الثمن و الأجهزة البديلة عن الأعضاء برسوم زهيدة .

- تقلص حوافز ضريبية لبعض مشاريع الأنشطة الرياضية والاجتماعية مقابل تقديمها لخدمات مجانية لفئة معينة من الشعب كذوي الإحتياجات الخاصة أو الأطفال أو كبار السن فيما بعد كنوع من الترفيه لهم.

• الأهداف الاقتصادية: تعتبر أداة لتحقيق الرخاء للدولة وتشجيع الصناعة وجذب الاستثمار وذلك عن طريق الآتي :

- تحقق استقراراً للعملة المحلية، أو حتى ارتفاع قيمتها أمام العملات الأجنبية، عندما يتم جذب استثمارات أجنبية كبيرة لداخل ليبيا، وذلك عن طريق دخول عملات أجنبية بشكل قانوني عن طريق المصارف الليبية، وتزايد حركة السيولة المالية في السوق المالي الليبي عن طريق التعامل بالعملة المحلية من قبل المستثمرين الأجانب داخل ليبيا، وإتمام إجراءاتهم بها.

- التقليل من استيراد الحاجات الضرورية عند وضع خطة اقتصادية لتشجيع تصنيع ما تحتاجه ليبيا من سلع وإيرادات داخل حدودها، حتى لا تتكبد مصاريف إضافية لاستيراد ما تحتاجه من سلع ، وذلك عن طريق الاستفادة من نظام الحوافز الضريبية .

- الاستفادة ليبيا من المواد الخام و حماية البيئة، والثروة البشرية التي تحمل شهادات علمية بتقديم حوافز للشركات الأجنبية عند استخدام المواد الخام الليبية أو تشغيل أيدي عاملة ليبية في مشاريعها. وهذا ما نصت عليه المادة 15 من قانون تشجيع الاستثمار في ليبيا

رقم 9 لسنة 2010 م والتي نصت على منح مزايا وحوافز إضافية لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات للمشروعات الاستثمارية بقرار من رئيس الوزراء عندما تقوم بي " المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، استخدامهما لتجهيزات من شأنها تحقيق وفرة في الطاقة أو في المياه أو تسهم في حماية البيئة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية ".

- تقدمها الدولة للمستثمرين لتدفعهم لاتخاذ قراراتهم بالاستثمار ضمن حدودها، لما لها من أهمية ونتائج إيجابية مأمولة تؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة في كافة نواحي الحياة الاقتصادية منها وغير الاقتصادية.

- الاستفادة من الحوافز الضريبية بإعطاء حوافز للمشاريع التي ستقام في مناطق داخلية أو مناطق نائية، لتوسعت الرقعة المكانية في الدولة وخلق مدن جديدة تتوفر فيها كل فرص الحياة و التقليل من الكثافة السكانية المتمركزة في المدن. وقد أعطي قانون تشجيع الاستثمار الذي رقم 9 لسنة 2010م هذا الامتياز في المادة 30 من لائحته التنفيذية تحت عنوان " مزايا إضافية بحسب مناطق الجذب الاستثماري " وقد نصت على " يتم تقسيم مناطق الدولة إلى فئات حسب مناطق الجذب الاستثماري بحيث تكون لبعض الفئات والمجالات الاستثمارية مزايا إضافية ، ويصدر بتحديد هذه المناطق قرار من رئيس الوزراء بناء على عرض من الوزير المختص ".

ج. معرفة الدوافع التي يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيقها.¹⁴⁶

هناك ثلاثة دوافع أساسية تعتبر أهم الدوافع لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهي :

— استثمار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد المضيف، وهذه تشمل كل أنواع الموارد.

¹⁴⁶ . عيسى محمد الفارسي و سليمان سالم الشحومي. 2006م. " البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد .

المؤتمر الوطني حول الاستثمارات الأجنبية في ليبيا . ليبيا : هيئة تشجيع الاستثمار الليبي. 2/ 5 / 2006. ص 7.

— البحث عن الأسواق الجديدة إما من أجل تعزيز الصادرات من الدول التي تُعد مقرأً لهذا الاستثمار، أو إنشاء فروع للصناعات في الدولة المستضيفة لإشباع السوق المحلي.

— السعي إلى تحسين الفرص التنافسية لمنتجاته على المستوى العالمي وذلك بتقليل تكلفة الإنتاج عن طريق توزيع وحدات الإنتاج أو جزء منها في دول ذات تكلفة منخفضة، كوجود عمالة مدربة ورخيصة مقارنة بدول المقر التي غالباً ما تكون دول متقدمة.

وعند النظر في الدوافع السابقة، وفي السياسة الضريبية في ليبيا فإنها تتركز على جذب المستثمرين الأجانب المهتمين بالنوعين الأولين من الدوافع، لأن ليبيا تتمتع بوجود موارد طبيعية متنوعة وكذلك موقعها الجغرافي المهم الذي يجعلها موقعاً ممتازاً للاستثمار فيها، حيث تربط أوروبا بإفريقيا وممر القارة آسيا، وتربط الشرق بالغرب، وتملك أكبر ساحل في شمال إفريقيا وغرب البحر المتوسط. وتحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية لإشباع حاجاتها من السوق المحلي بدل استيراد حاجياتها وإنشاء فروع للصناعات الأجنبية على أرضها.

لذلك عليها أن تركز في جذب النوعين الأولين من الدوافع حتى يستقر وضع الاستثمار فيها وتكون بيئة مناسبة للاستثمارات الأجنبية وبنية مناسبة لذلك، ثم تنحدر بعد ذلك لتحقيق الدافع الثالث أيضاً بأن تدخل منتجاتها بعد الاستفادة من التكنولوجيا التقنية التي أدخلتها الاستثمارات السابقة في البدء في صناعة منتجات تحمل اسم ليبيا تنافس في جودتها منتجات الاستثمارات الأجنبية في السوق العالمي والإقليمي .

2. الحوافز الضريبية تفرض بقانون:

الحوافز الضريبية كالضريبة لا بد أن تفرض بقانون أو بناءً على قانون، أي يجب أن يصدر قانون من السلطة التشريعية ينص في بعض موادها على بعض الحوافز الضريبية، أو أن ينص على أن لائحته التنفيذية تتضمن بعض الحوافز، أو تنص على كيفية تطبيق بعض الحوافز الضريبية لإعطائها صفة الشرعية حتى تكتسب صفة الإلزام بأن تكون ملزمة التطبيق، وبذلك يسري على الحوافز الضريبية ما يسري على الضريبة.

وهذا ما أشار إليه القضاء الليبي، فقد قضت المحكمة العليا الليبية بأن " للدولة أن تفرض الضرائب، وأن تعدلها بالزيادة والنقص والإعفاء، بما لها من حق السيادة على رعاياها والقاطنين بها، دون أن يحتج في مواجهتها بحق مكتسب في الإعفاء أو استمرار التقدير السابق، مادام المشرع قد صدر بأداة صحيحة ذات أثر فوري " ¹⁴⁷. وهنا الإعفاء يعتبر أحد أنواع الحوافز الضريبية.

ولا يعتد بالمراسلات أو مذكرات قانونية أو منشورات تتضمن حوافز ضريبية وتعتبر كأن لم تكن لعدم مشروعيتها. فقد قضت محكمة استئناف بنغازي بأنه " لا يجوز فرض الضرائب والرسوم إلا بقانون، فإذا تقرر فرض ضريبة أو رسم بغير قانون، فهو باطل منعدم الوجود قانوناً لا يعتد به، ولا يبدأ به ميعاد " ¹⁴⁸.

لذا ففرض الضريبة وإلغاؤها وتعديلها لا يكون إلا في شكل قانون، يتم وضعه من السلطة التشريعية للدولة. وهذا لا يمنع من تفويض السلطة التنفيذية من قبل المشرع، بإصدارها

¹⁴⁷ . المحكمة العليا الليبية . طعن 16/7 . جلسة 70/3/22 . السنة السادسة . مجلة المحكمة العليا . العدد الرابع . ص 9 .

¹⁴⁸ . محكمة استئناف بنغازي . رقم 1 . بتاريخ 1981/5/9 م . ص 179 .

القرارات و اللوائح المنفذة للقوانين الضريبية، وتوظيفها لتنفيذ هذه القوانين، خاصة أن القوانين الضريبية عادة لا تستطيع أن تعالج جميع التفاصيل أو تغطي كافة النواحي.

وفي بعض الأحيان نجد بأن هناك تفويضاً تشريعياً للسلطة التنفيذية، للقيام ببعض الشؤون، ولكن هذا لا ينطبق على تشريع الضريبة، لأنه اختصاص أصيل للسلطة التشريعية، ولا يحق لأية جهة أخرى إصدار الضريبة، ولكن التفويض التشريعي قد يحدث في إصدار إعفاءات و حوافز غير التي نص عليها قانون الضريبة، ومبرر ذلك " أن الإعفاءات الضريبية، هي الرجوع إلى الأصل بعد الاستثناء وهو فرض الضريبة، أي الرجوع للأصل وهو براءة الذمة من أي دين " ¹⁴⁹

وما استقر عليه الفقه الدستوري الليبي بوجود حالات استثنائية، مثل التفويض التشريعي وحالة الضرورة، فيجوز — في ليبيا مثلاً — للسلطة التشريعية أن تفوض السلطة التنفيذية في سن قوانين معينة على أن لا يطوي هذا التفويض على نقل للولاية التشريعية بأكملها أو جوانبها الهامة إلى الجهات التنفيذية، وهذا ما قضت به المحكمة العليا الليبية . ¹⁵⁰

ولكن بشرط أن تكون هذه القرارات واللوائح متفقة مع القانون، وهذا ما سارت عليه المحكمة العليا، حيث نصت في أحد أحكامها "إنه ما دامت اللائحة قد صدرت تنفيذا للقانون، وفي حدود التفويض الوارد به، فإنها تصبح صحيحة دستورياً، ويكون تطبيقها واجباً " ¹⁵¹

¹⁴⁹ . أحمد. اسعد طاهر. 2001. الإعفاءات الضريبية في النظم الضريبية الحديثة والقانون الليبي. ليبيا : دار صيراته للنشر. ص

109.

¹⁵⁰ . حكم المحكمة العليا . 2006. جلسة يوم 2006/5/6 م . طرابلس.

¹⁵¹ . المحكمة العليا . الطعن رقم 3/6 ق — فبراير . سنة 1964م.

فمبدأ قانونية الضريبة، لا يمنع من تفويض المشرع للسلطة التنفيذية من إصدار القرارات واللوائح المنفذة للقوانين الضريبية، باعتبار أن القانون الضريبي، لا يمكنه معالجة جميع التفاصيل والقواعد الخاصة بالضريبة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المشرع، عندما يفوض الجهة التنفيذية، لا يرمي إلى إعطائها أحكاماً منشئة، يترتب عليها إنشاء أو تعديل أو إلغاء الضريبة، وإنما مجرد لوائح لتسهيل تنفيذ القوانين الضريبية.

وهذا ما قضت به محكمة استئناف بنغازي، ببطالان قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر 1978/5/4م، الذي حدد دخل الشركات، حيث قضت " إنه وإن كانت اللائحة تشبه القرار من حيث إنها قاعدة عامة، إلا أنها ليست متساوية معه في القوة، فالقانون عنصر أقوى، لأنه ينشئ القواعد التي تسري على الجهات الإدارية ... أما اللائحة فهي خاضعة للقانون الذي يستطيع أن يلغيها دون قيد أو شرط، كما أنها لا تسري على الجهات الإدارية رغماً عنها، فهي التي أنشأها وهي في حل من تغييرها أو تعديلها، ومادامت اللائحة خاضعة للقانون ولا حقة له، فلا تصدر إلا في الشكل الذي يحدده لها، وهي لا يمكن أن تكون مخالفة له بأي حال، ولا أن تخرج عن الموضوع الذي شرعت له.. وبما أن اللائحة خاضعة للقانون، فلا يمكن أن تتعارض معه، فهي كذلك خاضعة للرقابة القضائية، فإذا لم تكن متفقة معه — أي مع القانون — بأن خالفته وخرجت عن حدوده حكمت المحاكم ببطالها".¹⁵²

وباعتبارها منصوفاً عليها قانوناً فإنها تتصف بالعمومية بحيث تسري على جميع المستثمرين الذين تسري عليهم شروطها المحددة قانوناً دون استثناء، والوجوب بأن يكون تطبيقها واجباً على الجميع، فهي واجبة عليهم قانوناً.

¹⁵² محكمة استئناف بنغازي. دائرة القضاء الإداري. دعوي رقم 443/18 ق. لسنة 1991/4/9 م.

الفرع الثاني: أنواع الحوافز الضريبية في القانون الليبي:

بوجه عام تنقسم الحوافز الضريبية إلى عدة أشكال وصور أهمها الإجازة الضريبية، الإعفاء من الضريبة على الواردات، والمعدلات التمييزية، والائتمان الضريبي، وتخفيض وعاء الضريبة، والمعونات الاستثمارية، والاستهلاك المعجل، وترحيل الخسائر¹⁵³،

ويمكن إيجاز أهم تلك الحوافز الضريبية الشائعة على النحو التالي:

1- الإعفاءات الضريبية¹⁵⁴ Tax Holidays:

يعتبر الإعفاء الضريبي أكثر أنواع الحوافز شيوعاً، ويشير بوضوح إلى إعفاء الدخل المتولدة جزئياً أو كلياً من الرصيد للضريبة (سواء ضرائب الدخل، أو الضريبة على الواردات).

ولم يضع كل من التشريع الليبي والفقه الضريبي الليبي تعريفاً للإعفاءات الضريبية، لذا كان على الباحثة أن تبحث على تعريفاً للإعفاءات الضريبية في الفقه القانوني الضريبي لبعض الدول العربية التي وضعت تعريف للإعفاءات الضريبية.

وعند البحث وجد بأنه قد اختلفت الآراء حول وضع تعريف شامل للإعفاء الضريبي، فكل من الفقهاء عرفه وفقاً للغرض الذي وضع له الإعفاء، والنتائج المواد تحقيقها من وراءه.

¹⁵³. Hicks, S.A., Choosing The Form For Business Tax Incentives, The Accounting Review, Vol. III, No.3, July, 1978, p 708 - 716; Lent, G.E., Tax Incentives For Investment In Developing Countries, International Monetary fund Staff Papers, 1967; Lent, G.E., Tax Incentives for the Promotion of Industrial Employment in Development Countries, international Monetary Fund Staff Papers, 1971, p 197 - 200.

عرفه بعض من الفقهاء بأنه " استثناء لمبدأ العدالة الاجتماعية في فرض الضريبة بنص قانوني ،لتحقيق هدف اقتصادي، أو اجتماعي، أو سياسي، أو نسبي، أو لتحقيق أهداف مجتمعة " ¹⁵⁵ .

في حين عرفه البعض الآخر بكونه " تنازلاً من جانب الدولة عن جزء من مواردها المالية بناء على نص قانوني ووفقاً لاعتبارات اجتماعية وسياسية، والتي تتطابق مع أهداف المجتمع ¹⁵⁶

ومن التعريفات السابقة للإعفاءات الضريبية نجد أن الفقه تناول به بشكل موسع، حيث إنه لم يقتصر على جهة أو جانب محدد يحققه الإعفاء من الضريبة، بل تناول كافة الاعتبارات السياسية والاجتماعية واقتصادية، واعتبرت أن اقتطاع هذا الجزء من موارد الدولة المالية، لم يكن إلا لتحقيق هذه الاعتبارات.

نستطيع أن نقول إن كل جانب من الفقه تناول تعريفاً للإعفاء، ولكن وفقاً للغرض أو الهدف الذي وضع من أجله، ولا يخفى على أحد بأن الإعفاء يخدم دائماً السياسة المالية للدولة، لأن الدولة تقوم بالتنازل عن جزء من إيراداتها التي في الأصل خاضعة للضريبة في سبيل تحقيق أهداف معينة، سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

فالإعفاء الضريبي ما هو إلا إخراج جزء من المادة الخاضعة للضريبة، رغم توفر شروط خضوعها، لتحقيق أهداف سامية، تعود على المجتمع بالتوازن في جميع الجوانب، سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، وتشجيع الأفراد على النهوض وتحقيق حياة أفضل .

¹⁵⁵ عبد الوهاب . سيد محمد . د.ت . تقييم دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق التنمية في مصر مع نظرة إسلامية دراسة تحليلية اقتصادية . القاهرة : المؤتمر الضريبي الأول جمعية الضرائب المصرية.

¹⁵⁶ Prest, A.R., Public Finance In Developing Countries, 3rd . ed., N.Y.: St. Martin's Press, 1985, p 93

ونجد أن هناك أنواعاً من الإعفاءات الضريبية في القوانين الضريبية الليبية، فهناك إعفاء كامل أي لا توجد فترة زمنية تقيده كالإعفاء المنصوص عليه في المادة 10 من قانون تشجيع الاستثمار رقم 9 لسنة 2010م، حيث نصت في بعض فقراتها على "فقرة 1 إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من كافة الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم التوريد وغيرها من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ولا تشمل الإعفاءات الواردة في هذه الفقرة الرسوم المفروضة مقابل خدمات كرسم الميناء والتخزين والمناولة".

وقد نص القانون رقم 7 لسنة 2004م بشأن ضريبة الدخل في ليبيا على إعفاءات كاملة في عدة مواضيع وفقاً لما نصت عليه المادة 33 .

وهناك إعفاءات كاملة من كافة الضرائب ومحددة المدة الزمنية قد نصت عليها قوانين الضرائب الليبية مثل ما نص عليه قانون تشجيع الاستثمار في ليبيا رقم 9 لسنة 2010 م في مادته العاشرة حيث نصت في فقرتها 2 على أنه "إعفاء التجهيزات، وقطع الغيار، ووسائل النقل والأثاث، والمستلزمات والمواد الأولية ومواد الدعاية والإعلان، ذات العلاقة بتشغيل إدارة المشروع لمدة خمس سنوات من كافة الرسوم والضرائب أياً كان نوعها أو مصدرها".

وهناك أيضاً إعفاءات جزئية بدون قيد زمني ، أي إعفاء لنوع معين من الضرائب مثل الإعفاءات المنصوص عليها في المادة 10 من قانون رقم 9 لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا، حيث نصت في بعض فقرات المادة سائلة الذكر على "فقرة 3 : إعفاء السلع المنتجة لغرض التصدير من ضريبة الإنتاج ومن الرسوم و الضرائب الجمركية المفروضة على التصدير. و الفقرة 7 : إعفاء كافة

المحركات والتصرفات والمعاملات والوقائع التي ينشئها أو يبرمها أو يستعملها المشروع الاستثماري من ضريبة الدمغة المقررة بموجب أحكام التشريعات النافذة".

وكذلك نص القانون 11 لسنة 2004 م بشأن الضريبة العامة على الدخل في القانون الليبي على إعفاءات جزئية بدون قيد زمني، نصت المادة 34 في بعض فقراتها على: "فقرة 2" يعفى الدخل الناتج عن الإيداع في حساب التوفير لدى المصارف".

والفقرة 5 "يعفى دخل الطلبة في حدود ما يتلقونه من المنح والمكافآت التي تمنح لأغراض دراسية".
والفقرة 7 "الدخل الناتج عن تأليف الكتب و إعداد الدراسات والبحوث في مجال الثقافة والبحث العلمي".

وهناك نوع آخر من الإعفاءات يتمثل في إعفاء جزئي محدد بقيد زمني أي إعفاء لنوع معين من الضرائب لمدة زمنية محددة، ومثاله ما نص عليه القانون الليبي رقم 11 لسنة 2004م بشأن الضريبة العامة على الدخل في المادة 34 فقرة 8 "يعفى دخل النشاط الزراعي البحث لمدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون".

وما نص عليه القانون الليبي رقم 9 لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي في المادة 10 و الفقرة 4 منها على أنه "إعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات يبدأ احتسابها من تاريخ الإذن بمزاولة النشاط".

2- ترحيل الخسائر Losses carrying :

تختلف فعالية ترحيل الخسائر كحافز ضريبي على اتجاه نمط ترحيل هذه الخسائر إلى الأمام Loss carry - forward أو ترحيل الخسائر إلى الخلف Loss carry - back أو كلاهما، ولا شك أن السماح بترحيل الخسائر للخلف يترتب عليه آثار تميزه في غير صالح المنشآت الجديدة وفي صالح المنشآت القائمة، على النقيض فإن السماح بترحيل الخسائر للأمام يمثل حافزاً على دخول المنشآت الجديدة لدائرة النشاط الإنتاجي، كما يشجع الوحدات القائمة على التوسع، وبناء طاقات إنتاجية جديدة معاقبة بعض الأصول الرأسمالية التي تزداد فيها درجة المخاطرة.

وقد أخذ به المشرع الليبي في القانون الليبي رقم 9 لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي في المادة 10 فقرتها 9 على أنه " للمستثمر الحق في ترحيل الخسائر التي تلحق بمشروعه الاستثماري إلى السنوات اللاحقة خلال خمس سنوات من تاريخ منح المشروع رخصة مزاولة النشاط".

3- الإهلاك المعجل: Accelerated Depreciation :

يقصد بذلك الحافز الضريبي كافة الطرق التي تؤدي إلى إهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية، ويؤدي الإهلاك المعجل إلى تخفيض الضريبة في السنوات الأولى من حياة الأصل وارتفاع ذلك الدين في السنوات الأخيرة، وذلك الحافز يترتب عليه قاعدتين هامتين هما تحسين سيولة المنشأة حين تأجيل سداد الضرائب، بالإضافة إلى زيادة صافي القيمة العالية للمشروع، هذا وتعدد طرق الإهلاك المعجل من أهمها طريقة الإهلاك الحر Free depreciation (حيث يسمح للمستثمر اختيار عدد السنوات التي تسمح خلالها إهلاك التكلفة التاريخية للأصل)، طريقة السماح المبدئي Initial Allowance (حيث يتم حساب الإهلاك العادي للأصول الجديدة وإضافة نسبة معينة من تكلفة هذه الأصول كقسط مبدئي لقسط الإهلاك

العادي)، بالإضافة إلى طريقة الإهلاك الخمسي Five years amortization ويتم ذلك على أساس نسبة معينة في أول سنة ثم 10٪ على أربعة سنوات تالية¹⁵⁷.

4- الأسعار الضريبية التمييزية Differentiated rates :

حيث يمكن استخدام أسعار الضريبة Tax rate كأداة لجذب المشروعات الاستثمارية من خلال تخفيض سعر الضريبة أو التمييز عند تحديد سعر الضريبة بالنسبة لتخفيض سعر الضريبة قد يتم استخدام سعر ضريبة منخفضة بالنسبة لأنشطة التصدير أو السياحة عن الأنشطة التجارية مثلاً، ولا شك أن هذا الحافز يؤثر بشكل مباشر على مبلغ الضريبة الواجب أدائه ويتجه قياس عائد هذا الحافز بالفرق بين قيمة الضرائب التي كانت ستدفع في ظل معدل الضريبة العادي، والضرائب الواجبة الأداء في ظل المعدل المنخفض، أما بالنسبة للأسعار التمييزية والتي تمثل أسعار ضريبة مرتبطة عكسياً بنوع المشروع أو مدى مساهمته في أهداف خطة التنمية، وكمثال تطبيقي لاستخدام ذلك الحافز كأداة لجذب الاستثمار وتوجيهه نحو الأنشطة المرغوبة في استخدام ضريبي تمييزي للأنشطة الصناعية عن التجارية، كذلك استخدام أسعار ضريبة جمركية تمييزية للسلع التي تمثل نسبة الأجزاء المصنعة منها محلياً عن مكررة إلى مجموع الأجزاء الكاملة المكونة للمنتج النهائي.

وهذا ما أخذ به المشرع الليبي في القانون رقم 9 لسنة 2010م في مادته رقم 15، حيث نصت على أنه " يجوز بقرار من اللجنة الشعبية العامة — رئيس الوزراء — بناء على اقتراح من الوزير المختص منح مزايا وإعفاءات ضريبية لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، أو مزايا أخرى للمشروعات الاستثمارية التي يثبت أنها :

¹⁵⁷ . دراز . حامد عبد المجيد. 1984م. دراسات في السياسات المالية. الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة. ص 158-170.

1. تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

2. تستخدم تجهيزات من شأنها وفر في الطاقة أو في المياه أو تسهم في حماية البيئة.

3. تساهم في تحقيق التنمية المكانية.

وقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الضوابط لذلك في المادة 26.

وهذا ما نصت عليه اللائحة التنفيذية لضريبة الدخل الليبية في المادة 26 " حيث مددت مدة الإعفاء

لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات في حال تحقيقه لأحد الأغراض التالية :

— إذا وطن المشروع في مناطق التنمية المكانية التي حددها مجلس الوزراء .

— مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، بحيث يكون من شأنه التركيز على إنتاج أكبر قدر من

الحبوب، وإستغلال المساحات المزروعة أو تنمية الثروة الحيوانية ومنتجاتها أو إنشاء الصناعات الغذائية

التي تعتمد على المواد الخام المحلية.

— مساهمته في تحقيق وفر في الطاقة الشمسية أو على أي نوع من أنواع الطاقات الجديدة"

ويتم ذلك بعد عرضه من الوزير المختص على مجلس الوزراء لإصدار قرار بذلك بعد الموافقة .

5- المنح الاستثمارية: Investment Subsidies :

ويشير هذا النوع من الحوافز إلى الخصومات أو السموات الضريبية التي تؤدي إلى تخفيض الوعاء

الخاضع للضريبة أو تخفيض دين الضريبة، حيث يتم السماح باستهلاك إضافي للأصول الثابتة كحافز

ضريبي يعمل على تشجيع الاستثمار في المجالات المرغوبة، وقد يتم خصم تلك المنحة من الوعاء

الخاضع للضريبة . وهذا ما نص عليه القانون رقم 9 لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي

في ليبيا ، فقد نص في المادة 24 الفقرة 5 على خصومات إضافية كمنح استثمارية كآلي" تعفى كافة الضرائب و الرسوم المستحقة على عوائد الحصص و الأسهم الناتجة عن توزيع أرباح المشروع الاستثماري والأرباح الناتجة عن دمج أو بيعه أو تقسيمه أو تغيير شكله القانوني لمدة خمس سنوات من تاريخ منحه ترخيص المزاولة، وكذلك الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع الاستثماري إذا أعيد استثمارها.

ويعتبر هذا التخفيض بمثابة إعانة من الحكومة أو ما يطلق عليه بالمسموح الاستثماري Investment Allowance وقد يتم خصم تلك المنحة من دين الضريبة أو ما يطلق عليه بالائتمان الضريبي Tax Credit حيث يعتبر هذا التخفيض بمثابة إعانة مباشرة من الحكومة، ويتمثل الفرق بين الحالتين في أن الأولى يتم تخفيض دين الضريبة بشكل غير مباشر حيث يصيب التخفيض وعاء الضريبة، وبالتبعية يتم تخفيض دين الضريبة، على العكس في الحالة الثانية، حيث يتم تخفيض دين الضريبة بشكل مباشر.¹⁵⁸

6- رد الضريبة: Tax rebate :

ومن أمثلة ذلك النظام رد الضريبة في حالة قيام الممول ببيع أصل ثابت قسم واستخدام ثمن البيع في شراء أصل جديد يحل محل الأصل القديم خلال فترة مقرر، ويهدف هذا الحافز إلى حث الممولين على تجديد أصولهم القديمة بأصول أخرى جديدة مما قد يدفع بعملية التنمية بشكل مضطرد.

¹⁵⁸ بوراوي .ساعد.2007-2008م. الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب). (رسالة ماجستير). الجزائر :جامعة الحاج لخضر-باتنة. ص 65.

وهكذا نجد أن الحوافز الضريبية تُعد أحد السياسات المالية التي تتبعها الدولة في نظامها الضريبي لتحقيق أهداف معينة عن طريق استخدام أحد أو مجموعة من أنواعها، وتصيغها في تشريعها الضريبية وفق الحاجة إليها .

ونخلص مما سبق، بأن الحوافز الضريبية هي عبارة عن السياسات والنظم الضريبية التي تعمل على جذب الاستثمارات وتوجيهها نحو المجالات التي تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع وهي تلك المجالات التي تؤدي إلى زيادة معدلات نمو الناتج القومي، ومن هنا تبرز أهمية الحوافز الضريبية حيث تؤثر على جذب رؤوس الأموال سواء المحلية أو الأجنبية، وتؤثر أيضاً على توجيه هذه الأموال نحو المشروعات الاستثمارية التي تحقق للمجتمع التنمية الاقتصادية المستهدفة،¹⁵⁹ وهذا هو الذي جعل بعض الدول المتقدمة تتبع مثل هذه السياسات في مراحل نموها. هذا وللحوافز الضريبية سياسات متعددة منها الإعفاء الضريبي، والاستهلاك المعجل، والمسموحات الاستثمارية (الخصم الضريبي) والاستهلاك الإضافي، والمعدلات التمييزية للضرائب وغيرها من السياسات التي ترتبط بأسعار الضريبة.

¹⁵⁹ الحموي . محمد هشام محمد سيد. 1989م .استخدام التحليل الكمي لقياس آثار الحوافز الضريبية على قرارات المستثمر والاقتصاد القومي.(رسالة دكتوراه).القاهرة : جامعة القاهرة. ص 86.